المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

09/09/2015

Maroc: plus d'un millier de plaintes et 46 arrestations dans le cadre des élections

Ces élections (communales et régionales) ont donné lieu au dépôt de 1.244 plaintes devant la justice, selon le texte.

Si la nature des incidents à l'origine de ces plaintes n'est pas précisée, le ministère relève que "124 ont donné lieu à des poursuites". Sur les 258 personnes visées, 46 sont en état d'arrestation et 25 plaintes sont toujours en cours d'instruction.

Les élections locales ont été remportées au niveau régional par le parti islamiste Justice et développement (PJD), principale composante de la coalition gouvernementale, et au niveau communal par le parti Authenticité et modernité (PAM, libéral, opposition).

Selon le Collectif associatif pour l'observation des élections (CAOE, indépendant), qui a déployé près de 3.000 observateurs (sur un total de quelque 4.000), "l'organisation matérielle du scrutin a été globalement transparente et régulière" malgré quelques "irrégularités".

Dans son rapport préliminaire, le CAOE, qui ne fournit pas de chiffres, indique également avoir observé des pratiques critiquables comme "l'usage d'argent pour l'achat des voix des électeurs", "l'exploitation des enfants dans la campagne électorale" ou "l'arrestation de quelques militants (ensuite relâchés) de 'Voie démocratique' (extrême-gauche) appelant au boycott des élections ainsi que la saisie de leurs prospectus".

Parmi ses premières recommandations, ce collectif estime nécessaire "de reconsidérer la question de l'administration électorale par le ministère de l'Intérieur en l'attribuant à une commission indépendante" et de "garantir la protection des enfants contre leur exploitation".

Pour le **Conseil national des droits de l'Homme** (CNDH, officiel), qui avait déployé près de 500 observateurs, les élections se sont déroulées dans "un climat offrant les garanties essentielles de sincérité et de transparence", les irrégularités observées étant "statistiquement peu fréquentes" et "n'entachant pas substantiellement leur crédibilité".

Selon le CNDH, environ 22.000 bureaux de vote sur 39.320 ont été observés, "ce qui dépasse largement le seuil fixé par les standards internationaux de observation".

http://www.voaafrique.com/content/maroc-plus-d-un-millier-de-plaintes-et-46-arrestations-dans-le-cadre-des-elections/2952153.html

الصباح
يومية مغربية شاملة

ح. ا (فاس)

استغلال الأطفال أبرز خروقات الحملات

4789/4

تقرير مجلس الصبار قال إن حالات العنف الجسدي لم تتجاوز 194 حالة وقادة أحزاب انخرطوا في التصعيد

جانب من حملة الاتحاد الاشتراكي (عبد المجيد بزيوات)

رصد ملاحظو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في تقريره الأولي، مجموعة من الخروقات التي رافقت الانتخابات الجماعية والجهوية الأخيرة. وكشف التقرير الملاحظات الأولية، التي رصدها 4024 ملاحظا ضمنهم 3425 يمثلون جمعيات وهيات وطنية و76 دوليا، و49 يمثلون الهيات الديبلوماسية بالمغرب، وعلى رأسها استغلال الأطفال في الحملة الانتخابية، وهو ما وصفه التقرير ب«الحدث البارز»، إذ تمت معاينته بشكل متكرر من قبل ملاحظي وملاحظات المجلس. وعن طرق استغلال الأطفال في هذه الانتخابات، قال التقرير إن الأطفال احتلوا مكانة خاصة في تقسيم عمل الحملة الانتخابية، بما فيه توزيع المنشورات والمساعدة في تثبيت الملصقات والمشاركة في اللجن التنظيمية للمهرجانات والمسيرات الانتخابية. كما وقف ملاحظو الصبار، على تورط الأطفال في تمزيق الملصقات وبعضهم في حالات العنف اللفظي.

وإن كان التقرير سجل تراجعا عاما للعنف الجسدي، إذ لم يسجل إلا 194 حالة عنف جسدي، إلا أنه عبر عن قلقه من انخراط بعض قادة الأحزاب السياسية في التصعيد المقلق للعنف اللفظي، خاصة خلال التجمعات والمهرجانات الخطابية خلال الحملة الانتخابية. مضيفا أن 30 في المائة من حالات العنف الجسدي، مرتبطة بالانتخابات الجماعية، و29.5 في المائة، لها علاقة بالانتخابات الجهوية، فيما تؤشر، يقول التقرير، النسبة المتبقية والمرتبطة بالعنف اللفظي، على ارتفاع وتنامي مقلق لهذا النوع من العنف بكل أشكاله، خاصة السب والقذف والتمييز بسبب الجنس واللون والانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو الاعتقاد.

ويبرز التحليل الأولي لهذه الحالات، حسب تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تورط العديد من المعنيين بالحملة الانتخابية وعلى رأسهم مساعدو المرشحين.

وحسب التقرير، الذي شملت ملاحظته أزيد من 22 ألف مكتب تصويت، أي ما يناهز 56 في المائة من مجموع مكاتب التصويت، ما يعني أن المجلس الوطني تجاوز عتبة 3 في المائة التي تحددها المعايير الدولية، (حسب التقرير)، فإن عملية الاقتراع في الانتخابات، التي حظيت بالضمانات الأساسية للحرية والنزاهة والشفافية، مرت في «ظروف عادية»، باستثناء تسجيل صعوبات مرتبطة بمقروئية أوراق التصويت في 21 في المائة من مكاتب التصويت التي تمت عملية الملاحظة بها، وتجلت أساسا في صعوبة التمييز بين اللوائح المحلية والجهوية والتأشير على الخانات ذات الصلة. وأرجع تقرير الصبار، هذه الحالات إلى أن 45 في المائة من الناخبين غير متوفرين على مستوى تعليمي.

ولاحظ التقرير ذاته، استمرار مشكل الولوجيات، إذ أن 53 في المائة من مكاتب التصويت غير مجهزة بممرات تيسر ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة، علما أن أغلب مكاتب التصويت موجودة في الطابق الأول.

وتشير الإحصائيات الأولية المتعلقة بالتصويت بالوكالة، بالنسبة إلى المغاربة المقيمين بالخارج، إلى تأكيد الاتجاه السابق المرصود لمناسبة الاستحقاقات التشريعية الأخيرة، إذ قال التقرير إن الاقتراع بهذه الوسيلة لم يتجاوز 17 مرة فقط، وذلك تبعا للتحليل الأولي لـ1405 استمارات خاصة بالاقتراع.

ومن الملاحظات الإيجابية التي سجلها تقرير الصبار، استعمال اللغة الأمازيغية في 62 في المائة من الإعلانات الانتخابية المرصودة، معتبرا استعمالها معطى إيجابيا ينبغي اعتباره إعمالا رسميا للغة الأمازيغية طبقا لمقتضيات الفصل الخامس من الدستور.

وفي ما يخص منع فاعلين سياسيين وحقوقيين من أنشطتهم الداعية إلى المقاطعة، قال التقرير إن هذه الحالات محدودة، موصيا، في هذا الصدد، بتطبيق مقتضيات مدونة الحريات العامة بخصوص الأنشطة الداعية إلى عدم المشاركة في الانتخابات.

ضحى زين الدين

القلم

المجلس الوطني لحقوق الانسان يثير رسمية الأمازيغية في ملاحظاته لانتخابات 4 شتنبر 2015

62 %من الإعلانات الإنتخابية استعملت الأمازيغية

8_93316

لاحظ المجلس الوطني لحقوق الانسان استعمال اللغة الأمازيغية في 62% من الإعلانات الإنتخابية المرصودة في استحقاقات 4 شتنبر الماضي، واعتبر المجلس في تقرير أنجزه بخصوص هذه المحطة، استعمال الأمازيغية في التواصل الإنتخابي معطى ينبغي من وجهة نظر المجلس اعتباره، بمناسبة اعداد القانون التنظيمي المحدد لمسار إعمال الطابع الرسمي للغة الأمازيغية طبقا لمقتضيات الفصل الخامس من الدستور.

وسجل المجلس بعض الحالات المحدودة لمنع فاعلين دعوا إلى عدم المشاركة في الإنتخابات، ورصد تفاعل مختلف السلطات المعنية بتدبير الشكايات التي توصلت بها بمناسبة الإنتخابات الجماعية والجهوية، وقد مكن تحليل الشكايات المتوصل بها بشأن الحملة الخاصة بهذين الاستحقاقين الانتخابيين الوقوف على معدل المعالجة اليومية لتلك الشكاوى والبت فيها قد بلغت نسبة 78.73%.

ونبه المجلس الأثر البيداغوجي لخطاب جلالة الملك ليوم 20 غشت الذي وضع على الخصوص طبيعة الانتداب الانتخابي والترابي، وأبرز مفهوم مسؤولية الناخبين، كما نبه إلى التجديد الكبير لعرض الترشيحات، حيث أن المرشحين والمرشحات الجدد يمثلون 78.8% من مجموع الترشيحات للانتخابات الجماعية و 69،3% من مجموع الترشيحات للانتخابات الجهوية.

وذكر الأثر المهيكل لآليات التمييز الإيجابي على ولوج النساء إلى الترشيحات، وشكلت النساء فعليا نسبة 21.94% من مجموع الترشيحات للانتخابات الجماعية و38.64% بالنسبة للانتخابات الجهوية.

وقام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بملاحظة الحملة الانتخابية الخاصة بالانتخابات الجماعية والجهوية من 22 غشت إلى 3 شتنبر 2015 ثم بملاحظة اقتراع 4 شتنبر، ولهذه الغاية قام المجلس بتعبئة 474 ملاحظة وملاحظ على مجموع التراب الوطني.

ومكنت الهيئات المعتمدة من ملاحظة أكثر من 22000 مكتب تصويت أي ماينا هز 56% من مجموع مكاتب التصويت، وهو ما يتجاوز بكثير العتبة التي حددتها المعايير الدولية للملاحظة الانتخابية وهي 35%.

وأقدمت لجنة الاعتماد على سحب اعتمادات 27 ملاحظة وملاحظ: 18 منهم بناء على ظهير من أجل التقدم بترشيحاتهم برسم الانتخابات الجماعية والجهوية و9 لعدم التزامهم خلال الاضطلاع بمهامهم بالمقتضيات القانونية ذات الصلة بالحياد الواجب.

Conseil national des droits de l'Homme

الاتحاد الاوروبي يشيد بالأجواء التي مرت بها استحقاقات 4 شتنبر

أبدت لجنة الاتحاد الأوروبي بالمغرب عن ارتياحها على الاجواء التي مرت بها الانتخابات الجماعية والجهوية، والتي اعتبرتها اللجنة محطة ''مهمة'' في تطبيق مقتضيات دستور 2011 المتعلقة بالجماعات المحلية والديمقراطية التشاركية.

و تعتبر هذه #الانتخابات البلدية الأولى من نوعها منذ التعديل الدستوري الذي أقره ملك المغرب محمد السادس عام 2011.

وهنأتالجنة **المجلس الوطني لحقوق الانسان**، على متابعته وتسهيله عمل المنظمات الدولية الذي يتجلى في مراقبة سير #الانتخابات، مؤكدا أن المجلس ''مارس مهامه في المراقبة بطريقة مستقلة وعرفت تطورا مهما''.

واعتبر ت أن التوصيات التي تقدم بها المراقبون التابعون للإتحاد الأوروبي، سيتم الأخذ بها لتطوير المسلسل الانتخاباي، خصوصا في أفق الاستحقاقات التشريعية المرتقبة عام 2016.

http://www.hespress.com/permalink/276507.html

http://alkhbr.net/Community/544946.html

فيديو.. حينما رفع مجلس حقوق الإنسان الورقة الحمراء في وجه قياديين قذفوا بعضهم البعض في الحملة الانتخابية

حمزة بامو

لاحظ **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، أن انتخابات رابع شتنبرمرت في أجواء سليمة، رغم بعض الاختلالات التي لم تصل حد الطعن في صدقية العملية الانتخابية.. لكن لوحظ تصاعد في استعمال العنف اللفظي الذي وصل حد القذف من طرف أفواه قياديين سياسيين، واستعمال الأطفال وصعوبة ولوجهالأشخاص الذين يعانون من إعاقة للإدلاء بأصواتهم.. » هذا ما أكده الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لـ »فبراير.كوم » على هامش تقديم المجلس لتقرير حول الانتخابات الجماعية والجهوية.

وأضاف السيد الصبار : » الادارة التزمت الحياد واتخذت اجراءات حاسمة ضد أعوان سلطة، تجاوزوا مهامهم الوظيفية وانخرطوا في الدعاية، ولوحظ ارتفاع عدد الملاحظين الذي تجاوز 735 والآن 4424 من ملاحظات وملاحظين.. بحيث يمكن القول أنه قد أصبحت لنا خبرة وطنية على هذا المستوى »

http://www.febrayer.com/245455.html

المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينتقد الانتخابات البلدية والجهوية في المغرب

ذكرت يومية "المساء"، في عددها الصادر اليوم الثلاثاء، **بأن إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، وجه انتقادات بالجملة إلى بعض قادة أحزاب الأغلبية والمعارضة، دون أن يذكرهم بالاسم.

وأضافت اليومية، بأن اليزمي اتهمهم، بالتصعيد المقلق للعنف اللفظي خلال التجمعات والمهرجانات الخطابية خلال الحملة الانتخابية، في إشارة منه إلى حميد شباط، الأمين العام لحزب الاستقلال، وعبد الإله بن كيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، وإدريس لشكر الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي...

هذا الخبر، بالإضافة إلى أخبار أخرى... تجدونها ضمن عرض لأبرز عناوين الصحف الصادرة اليوم الثلاثاء..* الصباح:

– ابن كيران: لا تنازل عن المدن الكبرى. حيث لم يفلح اجتماع الأغلبية الحكومية، المنعقد أمس الاثنين في الرباط، برئاسة عبد الإله بن كيران في حسم رئاسات بعض المدن الكبرى والمتوسطة التي رفض حزب العدالة والتنمية التنازل عنها، بحجة أنه حصل بها على الأغلبية المطلقة، ولا يحتاج فيها إلى تحالفات حتى مع حلفائه في الحكومة.

وعلمت الجريدة أن الأمين العام لحزب العدالة والتنمية عبد الإله ابن كيران خاطب قيادات الأغلبية بهذا الخصوص بالقول "لا حديث ولا كلام حول هذه المدن".– مزوار يناشد المعارضة التنازل عن رئاسة الجهات. رشيد الطالبي العلمي، عضو المكتب السياسي لحزب التجمع الوطني للأحرار، وجه نداء لزعماء أحزاب المعارضة التي حسمت في رئاستها لثماني جهات، بالتنازل السياسي عن مبتغاها والجلوس إلى طاولة المفاوضات مع الأغلبية وبحث حلول توافقية، وسانده صلاح الدين مزوار رئيس الحزب؛ مؤكدا أن رئاسة الجهات لا يجب أن تكون محط مزايدة وتنازع بين الأغلبية والمعارضة، وذلك خلال مؤتمر صحافي رعاه الحزب أول أمس الأحد بالرباط

* العلم:

– المجلس الوطني لحقوق الإنسان يكشف عن المخالفات التي ارتكبت في انتخابات 4 شتنبر الماضي. المجلس تطرق، في تقريره الأولي عن هذه الانتخابات، لاستغلال الأطفال في الحملة الانتخابية، ولاحظ المجلس أن هناك استعمالا لألفاظ تمييزية بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة.– الفدرالية الدولية للمدن السياحية واثقة من قدرة المغرب على إنجاح مؤتمرها السنوي. فقد عبر الكاتب العام للفدرالية الدولية للمدن السياحية لي باوتشون، ببكين، عن ثقة الفدرالية في قدرة المغرب على إنجاح مؤتمرها السنوي، والذي تستضيفه الرباط وفاس من 20 إلى 22 شتنبر الجاري، نظرا لما له من خبرة وتجربة في تنظيم التظاهرات الدولية.* المنعطف:

– عمداء أسقطهم انتخاب 4 شتنبر.. الجديد والمفاجئ في هذا الاستحقاق الانتخابي هو سقوط أسماء وازنة جدا على مستوى الساحة السياسية الوطنية، ويتعلق الأمر بفؤاد العماري بطنجة، وحميد شباط بفاس، وفاطمة الزهراء المنصوري بمراكش، ومحمد ساجد بالدار البيضاء، وطارق القباج بأكادير وفتح الله ولعلو بالرباط، إضافة إلى نور الدين الأزرق بسلا.– دورة تكوينية للشباب في مجال الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان. حيث تنظم مؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية، بشراكة مع مؤسسة فريدريتش إيبرت وبتنسيق مع معهد جنيف لحقوق الإنسان، الدورة الخامسة لتكوين الشباب في مجال الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان، وذلك في الفترة ما بين 7 و 11 شتنبر الجاري بالمركب السياحي دار

الضاية، بضاية الرومي–الخميسات.* المساء:

– اليزمي ينتقد "عنف" الأغلبية والمعارضة واستغلال الأطفال في الانتخابات.. فقد وجه إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، انتقادات بالجملة إلى بعض قادة أحزاب الأغلبية والمعارضة، دون أن يذكرهم بالاسم، متهما إياهم بالتصعيد المقلق للعنف اللفظي خلال التجمعات والمهرجانات الخطابية خلال الحملة الانتخابية، في إشارة منه إلى حميد شباط، الأمين العام لحزب الاستقلال، وعبد الإله بن كيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، وإدريس لشكر الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي.* رسالة الأمة:

– تقرير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان يوصي بمنع استعمال "القاموس النابي" ويدعو إلى إشراك السجناء في الانتخابات. يومان بعد الإعلان الرسمي عن النتائج النهائية للانتخابات الجماعية والجهوية التي جرت يوم الجمعة الماضي، خرج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ليقدم تقريره الأولي بشأن ملاحظته لهذا الاستحقاق الانتخابي الأول في ظل الدستور الجديد، والذي جرى "في جو منح الضمانات الأساسية للحرية والنزاهة والشفافية" حسب رئيس المجلس إدريس اليزمي، الذي أشار إلى أن ملاحظي الانتخابات سجلوا تناميا مقلقا للعنف اللفظي بكل أشكاله من قبل بعض قادة الأحزاب السياسية خاصة خلال التجمعات والمهرجانات الخطابية.* التجديد:

– توصل المغرب، أمس الاثنين، بثاني قطار فائق السرعة عن طريق ميناء طنجة المتوسطي، في إطار اقتناء 12 قطارا فائق السرعة برسم مشروع بناء الخط فائق السرعة الذي سيربط طنجة بالدار البيضاء. وأوضح بلاغ للمكتب أن نقل هذا القطار الثاني من نوعه إلى ورشة الصيانة بطنجة، يأتي بعد تسلم القطار الأول فائق السرعة في يونيو الماضي، وذلك عبر العديد من القوافل الاستثنائية التي تقل القاطرات والعربات ومقطورات العربات والإكسسوارات. وأضاف المصدر ذاته أن عملية تجميع كل هذه المكونات ستنطلق فور وصولها إلى الورشة.– أكد إدريس الأزمي الإدريسي، القيادي في حزب العدالة والتنمية، أن اختصاصات الجهة الحالية تشكل محورا أساسيا للتنمية، مضيفا أن هذه الاختصاصات كلها تدور حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأضاف الأزمي أنه إذا كانت اليوم بعض الجهات تشكل قاطرة للتنمية الاقتصادية، ستتمكن مختلف الجهات،غدا بحكم اعتماد صندوق التضامن بين الجهات وصندوق التأهيل الاجتماعي، من التطور ولعب دورها المنشود.* الأحداث المغربية:

– أكد المنتدى المدني الديمقراطي المغربي، أول أمس الأحد بالرباط، أن العملية الانتخابية عرفت تطورا ملموسا بالمقارنة مع الاستحقاقات السابقة، تمثل في "الحياد الإيجابي للدولة" قبل الحملة الانتخابية وأثناءها وخلال يوم الاقتراع.

وأوضح المنتدى في تقرير له حول "الملاحظة الانتخابية للانتخابات الجماعية والجهوية لرابع شتنبر" قدمه خلال ندوة صحافية، أن مظاهر هذا الحياد تمثلت أساسا في توقيف وزارة الداخلية لمجموعة من رجال السلطة كالقياد والأعوان على الخصوص بعد ثبوت دعمهم لمرشحين في الانتخابات، وتنقيل البعض منهم وإرسال لجان تفتيش مشكلة من ممثلي وزارتي العدل والحريات والداخلية بعد توصلهم بشكايات حول سلوكات بعض رجال السلطة.– أفادت معطيات لوزارة الداخلية أن النتائج المسجلة على مستوى الانتخابات الجماعية ليوم 4 شتنبر الجاري أفرزت وجود 15 ألفا و28 منتخبا جماعيا جديدا، أي ما يعادل تقريبا نصف العدد الإجمالي للمنتخبين.

أما على مستوى الانتخابات الجهوية، فقد سجل وجود 242 منتخبا جهويا جديدا، أي ما يعادل تقريبا ثلث العدد الإجمالي للمنتخبين. وبخصوص مقاربة النوع، حصلت النساء في هذه الانتخابات على 6673 مقعدا أي ما يعادل تقريبا ضعف العدد المسجل خلال الاقتراع الجماعي لسنة 2009.

* الحركة:

– قال غالن بروك هاريسون، الأستاذ البريطاني المتخصص في شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إن الانتخابات المحلية والجهوية التي جرت بالمغرب يوم رابع سبتمبر الجاري، جاءت لتعزز ورش الديمقراطية المحلية التشاركية والجهوية المتقدمة الذي انخرط فيه المغرب. وقال الخبير البريطاني إن هذا الاقتراع، الذي جرى بحضور ملاحظين دوليين، يشكل كذلك لبنة أخرى في مسلسل الدمقرطة الذي ما فتئ يتعزز بالمغرب، في جو من الاستقرار والأمن.

وتابع أن انتخابات الرابع من سبتمبر التي جرت في إطار تفعيل المقتضيات الدستورية الجديدة الواردة في دستور 2011، سمحت للناخبين باختيار ممثليهم داخل الجماعات والجهات، باعتبارها الهيئات الإدارية الأكثر قربا من المواطنين ومن انشغالاتهم وانتظاراتهم.* بيان اليوم:

– وضع المكتب الوطني للمطارات سلسلة من التدابير والإجراءات الهامة، بتنسيق وثيق مع مختلف المتدخلين والشركاء، وذلك لضمان مرور عملية الحج 2015 في أحسن الظروف. وأكد المكتب، في بلاغ له، أن هذه التدابير ستشمل 80 رحلة جوية متواصلة إلى غاية 19 شتنبر الجاري، حيث يتوجه عبرها الحجاج المغاربة إلى الديار المقدسة انطلاقا من مطارات كل من الدار البيضاء (14) والرباط (24) ومراكش (7) وأكادير (8) وفاس (8) وطنجة (5) ووجدة (5) وورزازات (3) والرشيدية (2) والعيون (3) والناظور (رحلة واحدة).* الاتحاد الاشتراكي:

– أعلن بنك المغرب أن صافي الاحتياطات الدولية بلغ 210,4 مليار درهم إلى حدود 28 غشت 2015، مسجلا ارتفاعا بنسبة 20,7 في المائة مقارنة مع السنة الماضية. وأوضح البنك المركزي، الذي نشر مؤخرا مؤشراته الأسبوعية، أن هذه الاحتياطات سجلت زيادة أسبوعية بنسبة 1,2 في المائة. وخلال الفترة ما بين 27 غشت و2 شتنبر 2015 ضخ البنك المركزي مبلغ 34 مليار درهم، تتوزع على شكل تسبيقات لمدة 7 أيام بناء على طلب عروض بزيادة 18 مليار درهم برسم عمليات ائتمان مضمونة منحت في إطار برنامج دعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة.* ليبراسيون:

– المنتدى المدني الديمقراطي المغربي ومركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية أكدا وقوع "خروقات" خلال الانتخابات الجماعية والجهوية التي جرت يوم 4 شتنبر الجاري. ويرتكز على المعطيات التي تم تجميعها من خلال تقارير الملاحظات والملاحظين قبل الحملة وأثناء الحملة وخلال يوم الاقتراع بالإضافة إلى عمل لجنة التتبع المركزية ولجنة الصياغة النهائية .التقرير الذي تم تقديمه، أول أمس الأحد بالرباط، أشار إلى وجود حالات عنف وسلوكات خارجة عن الإطار التنافسي المشروع وشراء للأصوات واستغلال الأطفال في الحملة الانتخابية.– بعد النتائج الانتخابية، حان وقت المفاوضات. فمنذ 5 شتنبر، يعيش المشهد الحزبي المغربي على إيقاع المفاوضات. من سيترأس هذه الجماعة؟ من سيصبح على رأس هذه الجهة أو تلك؟ ولا تزال أحزاب الأغلبية معلقة على هذه التساؤلات.* البيان:

– "انتخابات مجالس الجماعات والجهات المنظمة يوم 4 شتنبر 2015 جرت في جو منح الضمانات الأساسية للحرية والنزاهة والشفافية" حسب ما أكده رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، أول أمس الأحد بالرباط؛ معتبرا أن الخروقات التي تمت ملاحظتها ليست "متواترة من الناحية الإحصائية ولا تمس جوهريا بسلامة ونزاهة الاقتراع".

وأوضح اليزمي، في لقاء صحفي خصص لتقديم التقرير الأولي عن ملاحظة الانتخابات الجماعية والجهوية لسنة 2015، أن مرور الاقتراع في الظروف المشار إليها يمثل "محطة هامة" في سياق إعمال المقتضيات الدستورية المتعلقة بالجماعات الترابية واعتماد قوانين تنظيمية جديدة متعلقة بالجهات

والعمالات والأقاليم والجماعات.- الجمعية العمومية ال 28 للفيدرالية الدولية لقدماء المقاومين التي عقدت اجتماعاتها بمنتجع سوبوت شمال بولونيا خلال الفترة ما بين 31 غشت و4 سبتمبر الجاري دعت إلى تسوية قضية الصحراء على أساس مخطط الحكم الذاتي الذي تقدمت به المملكة.

ووفقا لبيان للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير فقد اعتمدت الجمعية العمومية ال 28 في ختام أشغالها توصية تدعو الى "إنهاء الوضع غير الإنساني الذي تحياه الساكنة الصحراوية في مخيمات تندوف (جنوب غرب الجزائر)، وتنفيذ عملية إحصاء وتسجيل الساكنة وتسوية هذا النزاع على أساس المبادرة المغربية للحكم الذاتي".* أوجوردوي لوماروك:

– المغاربة المقيمون بالخارج، التصويت بالوكالة لا يغري، فحسب تقرير أولي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول ملاحظة الانتخابات فإن اللجوء لهذه الإمكانية ما يزال ضعيفا، وأكد مسؤولو المجلس أن "الإحصائيات الأولية لاستعمال الوكالة في التصويت بالنسبة للمغاربة المقيمين في الخارج أوضحت الوتيرة التي تم تسجيلها خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة، حيث لم يتم اللجوء إلى هذه الوسيلة في التصويت إلا في 17 حالة خلال تحليل 1405 استبيان مرتبط بالاقتراع".- أفادت المندوبية السامية للتخطيط بأن أربع جهات تمكنت من خلق أزيد من نصف الثروة الوطنية في عام 2013 ، أي ما يعادل 51,2 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي بالقيمة.

وأبرزت المندوبية في مذكرة تتعلق بالحسابات الجهوية لسنة 2013 ، أن الأمر يتعلق بجهات الدار البيضاء الكبرى ب 23,4 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي، والرباط – سلا – زمور – زعير (11,6 في المائة)، وطنجة – تطوان (8,5 في المائة)، وسوس – ماسة – درعة (7,7 في المائة). وأضافت المذكرة أن أربع جهات أخرى ساهمت بما يزيد قليلا عن الربع (26,4 في المائة) من الناتج الداخلي الإجمالي. ويتعلق الأمر بجهات مراكش – تانسيفت – الحوز ب (7,4 في المائة)، والشاوية – وردیغة (6,9 في المائة)، ودكالة – عبدة (6,7 في المائة) ومكناس– تافيلالت (5,4 في المائة).

* لوبينيون:

– انتخابات 2015: تمثيلية جيدة للنساء في المجالس الجماعية، حيث أفادت معطيات لوزارة الداخلية بأن النساء حصلن في هذه الانتخابات التي أجريت يوم 4 شتنبر الجاري على 6673 مقعدا، أي ما يعادل تقريبا ضعف العدد المسجل خلال الاقتراع الجماعي لسنة 2009. وأضافت المعطيات ذاتها أن النتائج المسجلة على مستوى هذه الانتخابات أفرزت وجود 15 ألفا و28 منتخبا جماعيا جديدا، أي ما يعادل تقريبا نصف العدد الإجمالي للمنتخبين. أما على مستوى الانتخابات الجهوية، فقد سجل وجود 242 منتخبا جهويا جديدا، أي ما يعادل تقريبا ثلث العدد الإجمالي للمنتخبين. وبخصوص مقاربة النوع، حصلت النساء في هذه الانتخابات على 6673 مقعدا أي ما يعادل تقريبا ضعف العدد المسجل خلال الاقتراع الجماعي لسنة 2009 .

– قررت أحزاب المعارضة المتمثلة في الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والأصالة والمعاصرة والاتحاد الدستوري مقاطعة أي تحالف يقوده حزب العدالة والتنمية ، وذلك بسبب الخروقات التي شابت اقتراع رابع شتنبر. واعتبرت هذه الأحزاب، في بلاغ مشترك صدر في أعقاب اجتماع لقادتها، أن الحكومة لم تكن مؤهلة بتاتا لتحمل مسؤولية الإشراف على انتخابات نزيهة.

http://www.menara.ma/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/2015/09/08/1693013-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%AF-%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%BA%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%BA%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA.html

الاتحاد الأوروبي: اقتراع 4 شتنبر مرحلة هامة في تفعيل مقتضيات دستور 2011

نشر الثلاثاء 8 سبتمبر 2015 - 21:46

و م ع

أعربت مندوبية الاتحاد الأوروبي بالمغرب عن ارتياحها لإجراء الانتخابات الجماعية والجهوية ليوم 4 شتنبر الجاري، التي تشكل "مرحلة هامة في تفعيل مقتضيات دستور 2011 ، المتعلقة بالجماعات الترابية والديموقراطية التشاركية".

وهنأت المندوبية، في بلاغ توصلت وكالة المغرب العربي للأنباء بنسخة منه اليوم الثلاثاء ، المجلس الوطني لحقوق الإنسان على تنظيم عملية الملاحظة المحلية والدولية لهذه الانتخابات، وهي "ملاحظة مستقلة عرفت تطورات هامة".

ونوهت المندوبية أيضا بالخلاصات الأولية الإيجابية لعملية الملاحظة والجهود الهامة التي تم بذلها من قبل الإدارة العمومية من حيث تحسيس الناخبين والتواصل.

وأعربت عن ثقتها بأن التوصيات التي قدمها الملاحظون، ومنهم المفوضون من قبل الاتحاد الأوروبي، سيتم أخذها بعين الاعتبار من أجل تحسين المسلسل الانتخابي، خصوصا في أفق الانتخابات التشريعية المقبلة عام 2016.

منظمة دولية ملاحِظة للانتخابات: أين النساء؟

فرح الباز

أكدت منظمة "جندر كنسيرنز إنترناشنل"، التي شاركت في عملية ملاحظة الانتخابات الجهوية والجماعية الأخيرة، أن إدارة الانتخابات على مستوى مكاتب التصويت كانت "سليمة ومرضية" من حيث تسهيل عملية الاقتراع.

وأضافت المنظمة التي نشرت، بدعوة من **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، فريقها المكون من سبع خبيرات دوليات وموظفين وطنيين، لملاحظة الانتخابات من حيث النوع الاجتماعي، أن النساء كن يلجن مكاتب التصويت و يغادرنها بحرية، ولم تلاحظ في محيط مكاتب التصويت "أية حالات لمحاولة الضغط على الناخبات بغية التأثير عليهن أو أية حوادث مشابهة".

وأوضحت صابرا بانوا، رئيسة بعثة ملاحظة الانتخابات من حيث النوع الاجتماعي GEOM، خلال ندوة صحافية عقدتها اليوم الثلاثاء (8 شتنبر) في الرباط، أنه رغم "التواجد الواضح وعلى نطاق واسع" لقوات الأمن في محيط مكاتب التصويت الخاضعة للملاحظة، إلا أنه لوحظ أن عدد الإناث ضمن عناصر الأمن كان غير كاف إذا ما قورن بنسبة النساء من بين الناخبين الذين توجهوا إلى مكاتب التصويت.

ووقفت بعثة ملاحظة الانتخابات من حيث النوع الاجتماعي على "ضعف" عدد النساء من بين منسقي المكاتب المركزية وبين رؤساء مكاتب التصويت، مسجلة "بعض حالات الارتباك المرتفعة نسبيا" فيما يتعلق بوجود أسماء بعض النساء في اللوائح الانتخابية، ما تسبب في نوع من الخلل في مسطرة الاقتراع، ما أدى في بعض الأحيان إلى مغادرة تلك النساء لمكاتب التصويت "في ظروف يغلب عليها التوتر".

وأصدرت بعثة ملاحظة الانتخابات من حيث النوع الاجتماعي مجموعة من التوصيات، عقب مشاركة في ملاحظة انتخابات الرابع من شتنبر، ومن ضمنها تعيين نسبة أكبر من النساء كمنسقات للمكاتب المركزية ورئيسات وأعضاء لمكاتب التصويت، بشكل يعكس نسبة النساء من بين الناخبين على الصعيد الوطني، الرفع من نسبة النساء الممثلات للأحزاب السياسية داخل مكاتب التصويت، وإخضاعهن للمزيد من التكوين حول القواعد القانونية للسلوك داخل مكاتب التصويت.

كما طالبت منظمة "جندر كنسيرنز إنترناشنل" في توصياتها، بالرفع من عدد النساء في صفوف عناصر الأمن المنتشرة في المكاتب المركزية، وإحداث خلية مكلفة بجوانب النوع في الانتخابات تكون تابعة للجهاز الوطني لإدارة الانتخابات، يعهد إليها بالإشراف على إدماج المرأة في كل النواحي المتعلقة بالعمليات الانتخابية، وكذا الرفع من حملات التوعية لفائدة سكان البوادي والفئات غير المتعلمة لتحسيسها بأهمية البطاقة الوطنية للتعريف في عملية التصويت.

http://www.kifache.com/76417

الاستحقاقات الجماعية والجهوية 2015 بين إكراهات الواقع وتحديات المستقبل

بعد مرور أزيد من خمسين سنة على اعتماد نظام اللامركزية بالمملكة المغربية، وتنزيلا لمقتضيات دستور 2011 لاسيما الفقرة الرابعة من الفصل الأول، التي تنص على أن: "التنظيم الترابي للمملكة تنظيم لامركزي، يقوم على الجهوية المتقدمة" باعتبارها دلالة قوية على مستوى البناء الدستوري من خلال التنصيص على الجهوية المتقدمة من أول فصل، الشيء الذي يبرهن على جدية تبني الدولة لهذا الإصلاح من حيث الاختصاصات الممنوحة للجهة، وبمقومات ومبادئ تراعي الخصوصية المحلية وتنفتح على التجارب المقارنة، كما تتدعم هذه الرغبة من خلال عنونة الباب التاسع بالجهات والجماعات الترابية الأخرى، والذي من خلاله أصبح مجلس الجهة ينتخب بالاقتراع العام المباشر، وتماشيا مع نص الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى 62 لثورة الملك والشعب، الذي أكد فيه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله أن "التصويت حق وواجب وطني"، وأن "المواطنون عازمون على الاستفادة الكاملة من قوة القرار لديهم في اختيار ممثليهم عن طريق التصويت وتحكيم ضمائرهم والقيام بالاختيار الصحيح، لأنه لن يكون من حقهم، غدا، أن يشتكوا من سوء التدبير أو من ضعف الخدمات التي تقدم لهم".

شهدت الساحة الوطنية حدثا يعتبر الأول من نوعه في ظل دستور 2011 وهو يوم الاستحقاقات الجماعية والجهوية ل 4 شتنبر 2015، يوم حاسم اكتسى طابعا فريدا لتكريس الديمقراطية المحلية والجهوية المتقدمة، واعتبر رهانا هاما بالنظر إلى الاختصاصات الجديدة والموسعة للمجلس الجهوي، حيث بلغ عدد المرشحين المتنافسين 130925 يمثلون 29 هيئة سياسية، إلى جانب مرشحين مستقلين، لشغل 31 ألف و503 مقعدا، فيما بلغ عدد الترشيحات الخاصة بالانتخابات الجهوية 7588 ترشيحا لشغل 678 مقعدا.

وقد عرف هذا الاقتراع مشاركة 8 ملايين و121 ألف ناخب، مقابل أزيد من 7 ملايين ناخب خلال الانتخابات الجماعية لسنة 2009، أي بنسبة مشاركة بلغت 52,36 في المائة من مجموع الهيئة الناخبة الوطنية، حيث كانت نسبة المترشحين الجدد الذين لم يسبق لهم الترشح لأي استحقاق انتخابي في السابق 72 في المائة، وأن نسبة المترشحين ذوو مستوى تعليمي عالي أو ثانوي وصلت إلى 82 في المائة، مما يشكل "إشارة قوية للتركيبة المستقبلية لأعضاء مجالس الجهات"، لاسيما في ظل الصلاحيات الهامة التي أصبحت تتمتع بها هذه المجالس.

ولقد كان عدد الناخبين المدعوين للإدلاء بصوتهم أزيد من 14,5 مليون ناخب مغربي، وتوجه حوالي 8,12 مليون ناخب نحو صناديق الاقتراع من أجل انتخاب ممثليهم بالمجالس الجماعية والجهوية، وهو ما يمثل نسبة 52,36 في المائة، حسب ما جاء في تصريحات وزير الداخلية.

وتترجم المشاركة في هذه الانتخابات، التي جرت في ظل تنزيل الجهوية المتقدمة المتبناة من طرف المملكة، إرادة المغاربة في الانخراط النشيط في الحكامة المحلية والقطع مع الممارسات السلبية، فمن خلال هذه المشاركة البارزة، أظهر المغاربة أنهم استوعبوا بشكل تام رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس الذي أكدها خلال الخطاب السالف الذكر.

وشارك في عملية ملاحظة هذه الانتخابات 41 هيئة وطنية ودولية، منها 34 جمعية وطنية و6 منظمات دولية، بالإضافة إلى **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، حيث تمت تعبئة أكثر من 4000 ملاحظ منهم 76 ملاحظا دوليا، كما حظيت الانتخابات الجماعية والجهوية بتغطية إعلامية واسعة من قبل وسائل الإعلام الأجنبية بهدف الاطلاع على خصوصيات المشهد السياسي المغربي الذي برهن على الرغبة الملحة في مسايرة ومواكبة التطور في مجال تدبير الشأن العام المحلي والاستفادة من التجارب المقارنة للدول الأوروبية الرائدة في هذا المجال وعلى رأسهم ألمانيا وإسبانيا وإيطاليا

كما تجدر الإشارة إلى أن التقسيم الجهوي الجديد قلص عدد الجهات إلى 12 جهة إدارية بالمملكة بدل 16 والتي كان معمول بها منذ 1997، كما أعيد توزيع العمالات والأقاليم بناء على معايير تقنية توفق بين الأهداف المتوخاة من الجهوية المتقدمة وحقائق هيكلة التراب الوطني.

ولقد ولّد أسلوب الاقتراع العام المباشر جوا من الديمقراطية التداولية من خلال الاستشعار بأهمية المواطن، وبالتالي السعي نحو تحسين سبل استفادته من الخدمة العمومية والبحث عن كيفية إدماجه في تنمية ترابه المحلي.

فإلى جانب ما سبق ذكره من إيجابيات، لا بأس أن نتوقف عند بعض الإكراهات التي واجهت العملية الانتخابية، من جانب تشخيص الوضع والمضي قدما نحو غد أفضل، ويمكن إجمالها في النقطة التالية:

الجمع بين الانتخابات المحلية والجهوية في يوم واحد أبان نسبيا عن عدم فعاليته من خلال:

- عدد الأوراق الملغاة التي فاقت عشرات الآلاف وأفقدت المنتخبين المحليين والجهويين العديد من الأصوات التي كانت من المحتمل أن تغير نسبة التصويت وبالتالي نسبة العتبة التي ستغير النتائج، وقد يرجع السبب بالأساس إلى النقص في تأطير المواطنين خصوصا فيما يتعلق بأسلوب الاقتراع الجديد لانتخاب المجالس الجهوية.

- فرز الأصوات بعد انتهاء عملية التصويت أبرزت العديد من المشاكل في الأوراق الملغاة محليا هل مقبولة جهويا ويجب إدراجها في المحضر الجهوي أم المحلي والعكس كذلك، الشيء الذي كان من الممكن أن يتم تفاديه لو كانت الانتخابات منفصلة بأسبوع على الأقل حتى تضمن المردودية والنتائج المرجوة.

http://www.marocpress.com/akhbarona/article-586339.html

ملاحظون دوليون لم يلاحظوا شيئا يذكر خلال اقتراع رابع شتنبر

قالت صابرا بانو رئيسة بعثة ملاحظة الانتخابات من حيث النوع الاجتماعي GEOM في الانتخابات الجماعية و الجهوية، التي أجريت بالمغرب في 04 شتنبر الجاري، أن المرأة أدلت بصوتها في موعدها التاريخي مع الانتخابات الجماعية و الجهوية.

و قدمت بانو في البيان التمهيدي لمنظمة "جندر كنسيرنز إنترناشنل" الذي قدم بمقر **من المجلس الوطني لحقوق الإنسان** الثلاثاء عددا من الملاحظات من حيث النوع الاجتماعي أجملتها كآلاتي :

محيط مكاتب التصويت و المكاتب المركزية

لوحظ أن النساء كن يلجن لمكاتب التصويت و يغادرنها بحرية، إما على انفراد أو في إطار مجموعات أو بمعية أفراد أسرهن و أطفالهن. ولم تلاحظ في محيط مكاتب التصويت أية حالات لمحاولة الضغط على الناخبات بغية التأثير عليهن ، أو أية حوادث مشابهة.

على الرغم من التواجد الواضح و على نطاق واسع لقوات الأمن في محيط مكاتب التصويت الخاضعة للملاحظة، إلا أنه لوحظ أن عدد الإناث ضمن عناصر الأمن كان غير كاف إذا ما قورن بنسبة النساء من بين الناخبين الذين توجهوا لمكاتب التصويت.

داخل مكاتب التصويت

(التسيير)

عدد النساء من بين منسقي المكاتب المركزية كان ضعيفا.

عدد النساء من بين رؤساء مكاتب التصويت كان ضعيفا.

أغلب أعضاء مكاتب التصويت كانوا من الذكور.

لم تلاحظ أية صفوف انتظار على أبواب مكاتب التصويت، و التي كان من شأنها أن تؤدي إلى ازدحام الناخبات داخل المكتب، أو إلى وضعيات يسودها الارتباك والاضطراب، مما كان سينتج عنه إضعاف سلطة مكاتب التصويت.

لوحظت بعض حالات الارتباك المرتفعة نسبيا فيما يتعلق بوجود أسماء بعض النساء في اللوائح الانتخابية، مما تسبب في نوع من الخلل في مسطرة الاقتراع، حيث أدى ذلك في بعض الأحيان إلى مغادرة تلك النساء لمكاتب التصويت في ظروف يغلب عليها التوتر. و في أحد مكاتب التصويت الخاضعة للملاحظة عند وقت الاختتام، كانت هناك نسبة مرتفعة من النساء – و كانت من بينهن نساء مسنات و أخريات كن برفقة أطفالهن – ينتظرن التحقق من وجود أسمائهن في لوائح الناخبين. واضطر بعضهن لمغادرة مكتب التصويت دون الإدلاء بأصواتهن.

قامت بعض مكاتب التصويت ببذل جهود من أجل تسجيل عدد الناخبات و الناخبين حسب النوع، ولكن البعض الآخر لم يقم بتسجيل المعطيات موزعة على أساس النوع، وباستثناء أحد مكاتب التصويت الذي كان متوفرا على مطبوع خاص معد لهذا الغرض، فإن معظم مكاتب التصويت الأخرى قامت بتوزيع المعطيات على أساس النوع بشكل غير رسمي.

(مندوبو الأحزاب السياسية و البعثات و ملاحظات أخرى)

كان معظم ممثلي الأحزاب السياسية المكلفين بالمراقبة داخل مكاتب التصويت من الرجال، و كانوا في بعض الحالات يعطون توجيهات للناخبات اللائي كن يتدخلن في عملية التصويت.

لم يلاحظ وجود أية بعثة دولية أخرى للملاحظة داخل مكاتب التصويت.

لوحظ في حالات جد قليلة وجود ممثلين لهيئات ملاحظة وطنية داخل مكاتب التصويت، و كان تمثيل النساء ضعيفا في صفوف الملاحظين الوطنيين.

لوحظ في كثير من الأحيان أن الناخبات المسنات كن يتلقين المساعدة للولوج للمرافق المعدة للاقتراع.

توصيات بعثة ملاحظة الانتخابات من حيث النوع الاجتماعي

تعيين نسبة أكبر من النساء كمنسقات للمكاتب المركزية و رئيسات وأعضاء لمكاتب التصويت، بشكل يعكس نسبة النساء من بين الناخبين على الصعيد الوطني.

تقييم الحاجة إلى المزيد من التكوين لفائدة الموظفين المكلفين بالقيد في اللوائح الانتخابية و أعضاء مكاتب التصويت، حول وضع و استعمال اللوائح الانتخابية.

الرفع من نسبة النساء الممثلات للأحزاب السياسية داخل مكاتب التصويت، و إخضاعهن للمزيد من التكوين حول القواعد القانونية للسلوك داخل مكاتب التصويت.

الرفع من عدد النساء في صفوف عناصر الأمن المنتشرة في المكاتب المركزية، خاصة في الوسط القروي، بغية تعزيز الثقة لدى الناخبات و نسبة مشاركتهن.

إحداث خلية مكلفة بجوانب النوع في الانتخابات تكون تابعة للجهاز الوطني لإدارة الانتخابات، يعهد إليها بالإشراف على إدماج المرأة في كل النواحي المتعلقة بالعمليات الانتخابية.

العمل على جمع المعطيات، موزعة حسب النوع، في جميع مكاتب التصويت بواسطة استمارات موحدة، مع توزيع النسب حسب المناطق الجغرافية، لتقييم اتجاهات مشاركة النساء في الانتخابات و العوامل المؤثرة فيها.

الرفع من حملات التوعية لفائدة سكان البوادي و الفئات غير المتعلمة لتحسيسها بأهمية البطاقة الوطنية للتعريف في عملية التصويت.

ينبغي على المجالس الجماعية و الجهوية التي تم انتخابها أن تخول للمرأة المغربية المكانة اللائقة بها في الحكامة و على مستوى الأدوار القيادية.

http://www.zoompresse.com/news7730.html

نبهت إلى ضرورة تعيين نسبة أكبر من النساء كمنسقات للمكاتب المركزية

منظمة "جندر" الدولية تشيد بنجاح الانتخابات الجماعية والجهوية في المغرب

هنأت منظمة "جندر كنسيرنز إنترناشنل"، كلا من **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ووزارة الداخلية وجميع المواطنات والمواطنين المغاربة بنجاح الموعد التاريخي المتمثل في الانتخابات الجماعية والجهوية التي أجريت في جميع أنحاء البلاد الجمعة الماضي.

وأكدت المنظمة خلال ندوة صحافية الثلاثاء في الرباط لتقديم ملاحظاتها حول الانتخابات، أن مشاركة المرأة والرجل جنبا إلى جنب، بناء على ما تمت ملاحظته في مكاتب التصويت، مؤشر مليء بالدلالات، ومعبر عن مدى التقدم الذي أحرزه المغرب على المسار الديمقراطي.

وأوضحت أن إدارة الانتخابات على مستوى مكاتب التصويت سليمة ومرضية من حيث تسهيل عملية الاقتراع، حيث تواجدت عناصر الأمن بشكل واضح و منظم، بهدف تشجيع الناخبين على المشاركة في هذه العملية التي جمعت لأول مرة بين الانتخابات الجماعية والجهوية.

وأضافت أن بعثة ملاحظة الانتخابات الدولية زارت مكاتب التصويت بمختلف المدن الكبرى و عدد محدد من المدن الصغيرة، و المنتشرة على كافة أرجاء البلاد بغية ضمان أن تجرى عملية الملاحظة فقط من منظور النوع الاجتماعي.

وأبرزت المنظمة الدولية في تقريرها أنها لم تلاحظ أية صفوف انتظار على أبواب مكاتب التصويت، و التي كان من شأنها أن تؤدي إلى ازدحام الناخبات داخل المكتب، أو إلى وضعيات يسودها الارتباك والاضطراب، مما كان سينتج عنه إضعاف سلطة مكاتب التصويت.

كما لوحظت بعض حالات الارتباك المرتفعة نسبيا فيما يتعلق بوجود أسماء بعض النساء في اللوائح الانتخابية، مما تسبب في نوع من الخلل في مسطرة الاقتراع، حيث أدى ذلك في بعض الأحيان إلى مغادرة تلك النساء لمكاتب التصويت في ظروف يغلب عليها التوتر.

وشددت المنظمة على ضرورة تعيين نسبة أكبر من النساء كمنسقات للمكاتب المركزية و رئيسات وأعضاء لمكاتب التصويت، بشكل يعكس نسبة النساء من بين الناخبين على الصعيد الوطني، وكذا تقييم الحاجة إلى المزيد من التكوين لفائدة الموظفين المكلفين بالقيد في اللوائح الانتخابية و أعضاء مكاتب التصويت، حول وضع و استعمال اللوائح الانتخابية.

من جهة أخرى ارتأت المنظمة إحداث خلية مكلفة بجوانب النوع في الانتخابات تكون تابعة للجهاز الوطني لإدارة الانتخابات، يعهد إليها بالإشراف على إدماج المرأة في كل النواحي المتعلقة بالعمليات الانتخابية، والعمل على جمع المعطيات، موزعة حسب النوع، في جميع مكاتب التصويت بواسطة استمارات موحدة، مع توزيع النسب حسب المناطق الجغرافية، لتقييم اتجاهات مشاركة النساء في الانتخابات و العوامل المؤثرة فيها، بالإضافة الرفع من حملات التوعية لفائدة سكان البوادي و الفئات غير المتعلمة لتحسيسها بأهمية البطاقة الوطنية للتعريف في عملية التصويت.

http://onclickads.net/?zoneid=380826&pbk2=f608241d9d0b30ec53e19241991adf8b6192406372168391037&r=%2Foc%2Fhan

المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينتقد الانتخابات البلدية والجهوية في المغرب

نبيل بكاني:

قدم **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** تقريره الأولي الذي أبدى فيه ملاحظاته حول الانتخابات البلدية والجهوية ل 4 أيلول/ سبتمبر 2015 وذلك خلال ندوة صحفية انعقدت بمقره بالعاصمة المغربية الرباط، مساء الأحد.

وحضر الندوة إلى جانب ممثلي مختلف وسائل الإعلام، أعضاء من المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات وعدد من الملاحظين الدوليين المنتدبين من لدن هيئات ومنظمات دولية معتمدة أو ملاحظين كان المجلس قد وجه لهم الدعوة للمشاركة في عملية ملاحظة هذه الاستحقاقات.

ومن جملة الانتقادات التي شدد عليها، ادريس اليزمي، رئيس المجلس استعانة الأحزاب بالاطفال خلال الحملة الانتخابية، لتوزيع مناشيرها كما سجل حالات من العنف اللفظي، كان وراءها قادة سياسيون انتقدوا خصومهم بشدة، حتى وإن كانت وتيرة العنف الجسدي قد تراجعت.

وقد خلص المجلس استنادا الى 5757 استمارة عبأها 474 ملاحظا معتمدا من قبل المجلس، إلى أن الانتخابات "جرت في جو منح الضمانات الأساسية للحرية والنزاهة والشفافية".

كما أكد التقرير الاولي للمجلس، توصلت "رأي اليوم" بنسخة منه أن "الخروقات التي تمت ملاحظتها ليست متواترة من الناحية الإحصائية ولا تمس في جوهرها بسلامة ونزاهة الاقتراع".

وأوضح رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تصريحه أمام وسائل الاعلام ان "ثلاث نقاط سلبية سجلها ملاحظو المجلس تتمثل في استمرار استغلال الأطفال في الحملات الانتخابية وتصاعد العنف اللفظي في الخطابات وصعوبة مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة مشاركة كاملة في الانتخابات، خاصة بسبب غياب الولوجيات بمكاتب التصويت وعدم تكييف الدعامات التواصلية مع حاجياتهم إعاقة (المكفوفين وضعاف البصر...)".

ونوه المجلس بتأنيث الترشيحات وتشبيبها، داعيا الأحزاب السياسية إلى تشجيع ترشيحات النساء المنتخبات لرئاسة مجالس الجماعات الترابية.

واشار التقرير الى ما اعتبره إشكالا بنيويا "يرتبط بتوقيت إخراج النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة للانتخابات".

ودعا المجلس الحقوقي إلى "ضرورة المصادقة على القوانين المتعلقة بالعناصر الأساسية للقانون الانتخابي، والنظام الانتخابي بحد ذاته وتقطيع الدوائر الانتخابية، ستة أشهر على الأقل قبل الاستحقاق الانتخابي المعني، وأوصى بتقوية حماية المعطيات ذات الطبيعة الشخصية في إطار العمليات الانتخابية والتنصيص على حلول بديلة لتصويت المغاربة المقيمين بالخارج (مثل التصويت الإلكتروني والتصويت بالمراسلة) وضمان الحق في التعبير من خلال تطبيق أحكام ظهير التجمعات العمومية على التظاهرات الداعية إلى عدم المشاركة في الانتخابات".

وكانت قد نشرت مواقع اخبارية خلال الحملة الانتخابية، صورا حول تعنيف الشرطة نشطاء أثناء قيامهم بالتظاهر في الشارع العام وتوزيع مناشير تدعوا الى مقاطعة الانتخابات، فضلا عن توقيف عدد من قيادات حزب النهج الديموقراطي (شيوعي) منهم الرئيسة السابقة للجمعية المغربية لحقوق الانسان، خديجة الرياضي، وعبد الحميد امين الى جانب قيادات اخرى، وذلك وفقا لباغ سابق عن الحزب اطلعت "رأي اليوم" على مضمونه.

http://www.raialyoum.com/?p=312958

الاتحاد الأوروبي يعرب عن ارتياحه لاقتراع 4 شتنبر الذي يشكل "مرحلة هامة في تفعيل مقتضيات دستور 2011"

أعربت مندوبية الاتحاد الأوروبي بالمغرب عن ارتياحها لإجراء الانتخابات الجماعية والجهوية ليوم 4 شتنبر الجاري، التي تشكل "مرحلة هامة في تفعيل مقتضيات دستور 2011 ، المتعلقة بالجماعات الترابية والديموقراطية التشاركية".

وهنأت المندوبية، في بلاغ توصلت وكالة المغرب العربي للأنباء بنسخة منه اليوم الثلاثاء ، **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** على تنظيم عملية الملاحظة المحلية والدولية لهذه الانتخابات، وهي "ملاحظة مستقلة عرفت تطورات هامة".

ونوهت المندوبية أيضا بالخلاصات الأولية الإيجابية لعملية الملاحظة والجهود الهامة التي تم بذلها من قبل الإدارة العمومية من حيث تحسيس الناخبين والتواصل.

وأعربت عن ثقتها بأن التوصيات التي قدمها الملاحظون؛ ومنهم المفوضون من قبل الاتحاد الأوروبي، سيتم أخذها بعين الاعتبار من أجل تحسين المسلسل الانتخابي، خصوصا في أفق الانتخابات التشريعية المقبلة عام 2016.

http://journane.ma/info/archives/17308

Maroc: plus d'un millier de plaintes et 46 arrestations dans le cadre des élections

Ces élections (communales et régionales) ont donné lieu au dépôt de 1.244 plaintes devant la justice, selon le texte.

Si la nature des incidents à l'origine de ces plaintes n'est pas précisée, le ministère relève que "124 ont donné lieu à des poursuites". Sur les 258 personnes visées, 46 sont en état d'arrestation et 25 plaintes sont toujours en cours d'instruction.

Les élections locales ont été remportées au niveau régional par le parti islamiste Justice et développement (PJD), principale composante de la coalition gouvernementale, et au niveau communal par le parti Authenticité et modernité (PAM, libéral, opposition).

Selon le Collectif associatif pour l'observation des élections (CAOE, indépendant), qui a déployé près de 3.000 observateurs (sur un total de quelque 4.000), "l'organisation matérielle du scrutin a été globalement transparente et régulière" malgré quelques "irrégularités".

Dans son rapport préliminaire, le CAOE, qui ne fournit pas de chiffres, indique également avoir observé des pratiques critiquables comme "l'usage d'argent pour l'achat des voix des électeurs", "l'exploitation des enfants dans la campagne électorale" ou "l'arrestation de quelques militants (ensuite relâchés) de 'Voie démocratique' (extrême-gauche) appelant au boycott des élections ainsi que la saisie de leurs prospectus".

Parmi ses premières recommandations, ce collectif estime nécessaire "de reconsidérer la question de l'administration électorale par le ministère de l'Intérieur en l'attribuant à une commission indépendante" et de "garantir la protection des enfants contre leur exploitation".

Pour le **Conseil national des droits de l'Homme** (CNDH, officiel), qui avait déployé près de 500 observateurs, les élections se sont déroulées dans "un climat offrant les garanties essentielles de sincérité et de transparence", les irrégularités observées étant "statistiquement peu fréquentes" et "n'entachant pas substantiellement leur crédibilité".

Selon le CNDH, environ 22.000 bureaux de vote sur 39.320 ont été observés, "ce qui dépasse largement le seuil fixé par les standards internationaux de observation".

http://www.barlamane.com/fr/une-delegation-de-militants-des-droits-de-lhomme-espagnole-expulsee-de-casablanca/

المجلس الوطني لحقوق الانسان: الانتخابات مرت في جو منح الحرية والنزاهة والشفافية

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، اليوم الأحد بالرباط، أن انتخابات مجالس الجماعات والجهات المنظمة يوم 4 شتنبر 2015 جرت في جو منح الضمانات الأساسية للحرية والنزاهة والشفافية، معتبرا أن الخروقات التي تمت ملاحظتها ليست "متواترة من الناحية الإحصائية ولا تمس جوهريا بسلامة ونزاهة الاقتراع".

وأوضح السيد اليزمي، في لقاء صحفي خصص لتقديم التقرير الأولي عن ملاحظة الانتخابات الجماعية والجهوية لسنة 2015، بحضور الأمين العام للمجلس ، السيد محمد الصبار، وعدد من الملاحظين الدوليين، أن مرور الاقتراع في الظروف المشار إليها يمثل "محطة هامة" في سياق إعمال المقتضيات الدستورية المتعلقة بالجماعات الترابية واعتماد قوانين تنظيمية جديدة متعلقة بالجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، والتي تكرس المبادئ الدستورية للتدبير الحر والتعاون والتضامن ومشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم.

وأضاف أن نسبة المشاركة في الاقتراع (53,67 بالمئة) تؤكد اهتماما فعليا للمواطنات والمواطنين بتدبير الشؤون العامة على المستوى الترابي، مشددا على أنه يتعين قراءة هذه النسبة باعتبار توسع الهيأة الناخبة الوطنية وطبيعة الرهانات الديمقراطية ذات الصلة بالجماعات الترابية وتسجيل تفاوتات في نسب المشاركة بين مختلف الجهات والجماعات.

وعلى صعيد متصل، ثمن المجلس، يضيف السيد اليزمي، التعديلات المدرجة بمقتضى القانون التنظيمي 34.15المغير والمتمم للقانون التنظيمي 59.11 في ما يتعلق بتقوية آليات التمييز الإيجابي الهادفة لدعم التمثيلية النسائية بمجالس الجماعات الترابية، مبرزا أن الأثر الإيجابي الأول لهذه التدابير لوحظ على مستوى ولوج النساء إلى الترشيحات.

وفي هذا السياق، دعا المجلس مجموع الأحزاب السياسية إلى تشجيع ترشيحات النساء المنتخبات لرئاسة مجالس الجماعات الترابية.

وضمن نفس المنطق، اعتبر المجلس أيضا أن المقتضيات التشريعية والتنظيمية الجديدة ذات الصلة بتعليق الإعلانات الانتخابية تؤشر على الانتقال إلى نظام ليبرالي لتعليق الإعلانات الانتخابية يرتكز على حرية الإعلان وتحديد المناطق الممنوعة والخاضعة للإعلان الانتخابي المرخص.

غير أن المجلس، يقول السيد اليزمي، سجل مشكلة بنيوية متعلقة بتوقيت إنتاج النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة للانتخابات، حيث لم يتم، على سبيل المثال، نشر القانون التنظيمي 34.15 المغير والمتمم للقانون التنظيمي 59.11 بشأن انتخاب مجالس الجماعات الترابية بالجريدة الرسمية إلا 41 يوما قبل يوم الاقتراع .

كما أن المرسوم الذي يحدد عدد المستشارين الواجب انتخابهم على مستوى كل جماعة خاضعة لنظام المقاطعات وكذا المرسوم المحدد للتنظيم الجديد لتعليق الإعلانات الانتخابية لم يتم نشرهما بالجريدة الرسمية إلا 37 يوما قبل يوم الاقتراع .

وذكر المجلس، حسب السيد اليزمي، بأن أحد مستلزمات استقرار القانون الانتخابي تتمثل في أن العناصر الأساسية للقانون الانتخابي وخاصة النظام الانتخابي بحد ذاته وتقطيع الدوائر "لا يجب إدخال تعديلات بشأنها سنة على الأقل قبل الاقتراع"، مشيدا بكل المجهودات المبذولة من أجل تحسين الإطار التشريعي والتنظيمي للانتخابات الجماعية والجهوية.

من جهة اخرى، كشف التقرير الأولي للمجلس عن ثلاثة تحديات متعلقة بإعداد الهيأة الناخبة الوطنية، ويتعلق الأمر بداية ببرمجة العملية الاستثنائية للتسجيل في اللوائح الانتخابية والتي تزامن أجل انقضائها مع 25 غشت2015 وهو موعد يصادف اليوم الثالث للحملة الانتخابية مما فوت الفرصة على المسجلين الجدد في اللوائح تقديم ترشيحاتهم للانتخابات الجماعية والجهوية.

أما التحدي الثاني فيتعلق بضرورة الرفع من عدد النساء المسجلات باللوائح الانتخابية العامة وذلك بغية أن تعكس تركيب هذه اللوائح الواقع الديمغرافي، في حين يرتبط ثالث التحديات بمدى مقروئية ورقة التصويت وتسهيل عملية الاقتراع بشكل عام بالنظر إلى حجم الناخبين بدون مستوى تعليمي والذين تصل نسبتهم إلى حدود45 بالمئة .

من جانب أخر، رصد المجلس تفاعل مختلف السلطات المعنية بتدبير الشكايات التي توصلت بها بمناسبة الانتخابات الجماعية والجهوية، حيث مكن تحليل إحصائيات الشكايات المتوصل بها بشأن الحملة الخاصة بهذين الاستحقاقين الانتخابيين الوقوف على أن معدل المعالجة اليومية لتلك الشكاوي والبث فيها بلغت نسبة 78.73في المائة.

وفي ما يهم العناصر الوقائعية التي يعتبرها المجلس دالة بخصوص التنافس الانتخابي، فالأمر يتعلق بالأثر البيداغوجي لخطاب جلالة الملك بتاريخ 20 غشت، الذي بين على الخصوص طبيعة الانتداب الانتخابي والترابي، وأبرز مفهوم مسؤولية الناخبين والمسؤولية المواطنة للناخبات والناخبين، إلى جانب التجديد الكبير لعرض الترشيحات، حيث أن المرشحين والمرشحات الجدد مثلوا نسبة 78.8 في المئة من مجموع الترشيحات للانتخابات الجماعية و64.3 بالمئة من مجموع الترشيحات للانتخابات الجهوية.

وإلى جانب ذلك، شكلت النساء فعليا نسبة 21.94 بالمئة من مجموع الترشيحات للانتخابات الجماعية و38.64بالمئة بالنسبة للانتخابات الجهوية. كما شهد عرض الترشيحات تشبيبا متزايدا حيث إن الشباب أقل من 35 سنة مثلوا 29.41 بالمئة من نسبة الترشيحات للانتخابات الجماعية و26.89 بالمئة بالنسبة للانتخابات الجهوية، فضلا عن مشاركة الفاعلين الشباب المنحدرين من الديناميات الاجتماعية والسياسية في مختلف الأنشطة المرتبطة بالانتخابات (ترشيح، الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، المساعدة الانتخابية...).

أما في ما يتعلق بالتواصل الانتخابي، فقد لاحظ المجلس الاستعمال الواسع لتقنيات الاتصال الحديثة بما فيها شبكات التواصل الاجتماعية، حيث يشكل هذا المعطى منعطفا دالا في التواصل الانتخابي بالمغرب.

ومن بين الملاحظات الأولية للمجلس، التراجع العام للعنف الجسدي، إذ تم، بالنسبة للانتخابات الجماعية، تسجيل ما مجموعه 194 حالة عنف مرصودة من قبل الملاحظين لم تشكل حالات العنف الجسدي سوى نسبة 30 بالمئة في الوقت الذي لم تبلغ فيه نسبة هذا العنف سوى 29.5 بالمئة بالنسبة للانتخابات الجهوية.

وبالمقابل فإن الإحصائيات التي سلفت الإشارة إليها، يضيف التقرير، تبرز تناميا مقلقا للعنف اللفظي بكل أشكاله(السب والقذف، التمييز بسبب الجنس واللون، الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو الاعتقاد).

يشار إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبهدف ملاحظة الحملة الانتخابية الخاصة بالانتخابات الجماعية والجهوية من 22 غشت إلى 3 سبتمبر 2015 ثم اقتراع 4 شتنبر، قام بتعبئة 474 ملاحظة وملاحظ على مجموع التراب الوطني.

وقد عملت الفرق التي تمت تعبئتها على إعداد 7500 استمارة هي الآن قيد المعالجة في قاعدة معطيات موضوعة على الصعيد المركزي.

كما عقدت لجنة الاعتماد، التي يرأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمشكلة من ممثلين عن أربعة قطاعات وزارية والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها وخمس جمعيات، ستة اجتماعات. وقامت، إضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، باعتماد 34 جمعية مغربية (3425 ملاحظ وست منظمات دولية 76 ملاحظ ودعوة 49 ملاحظا دوليا ممثلين عن الهيئات الديبلوماسية الخارجية والمنظمات البيحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ليبلغ بذلك عدد الملاحظين والملاحظات الذين تم اعتمادهم على الصعيد الوطني 4024 ملاحظا وملاحظة، مقارنة مع 735 ملاحظا خلال انتخابات 2009.

http://www.marchicapress.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%B1%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%AC%D9%88-%D9%85%D9%86%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9_a7156.html

اليزمي ينتقد "عنف" الأغلبية والمعارضة واستغلال الأطفال في الانتخابات

ذكرت يومية "المساء"، في عددها الصادر اليوم الثلاثاء، بأن إدريس اليزمي، **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، وجه انتقادات بالجملة إلى بعض قادة أحزاب الأغلبية والمعارضة، دون أن يذكرهم بالاسم.

وأضافت اليومية، بأن اليزمي اتهمهم، بالتصعيد المقلق للعنف اللفظي خلال التجمعات والمهرجانات الخطابية خلال الحملة الانتخابية، في إشارة منه إلى حميد شباط، الأمين العام لحزب الاستقلال، وعبد الإله بن كيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، وإدريس لشكر الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي...

http://www.lakom24.com/3906.html

المجلس الوطني لحقوق الانسان: الانتخابات مرت في جو منح الضمانات الأساسية للحرية والنزاهة والشفافية وتم تسجيل 194 حالة عنف

المجلس الوطني لحقوق الانسان: الانتخابات مرت في جو منح الضمانات الأساسية للحرية والنزاهة والشفافية وتم تسجيل 194 حالة عنف

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، يوم الأحد6 شتنبر 2015 بالرباط، أن انتخابات مجالس الجماعات والجهات المنظمة يوم 4 شتنبر 2015 جرت في جو منح الضمانات الأساسية للحرية والنزاهة والشفافية، معتبرا أن الخروقات التي تمت ملاحظتها ليست "متواترة من الناحية الإحصائية ولا تمس جوهريا بسلامة ونزاهة الاقتراع". وأوضح اليزمي، في لقاء صحفي خصص لتقديم التقرير الأولي عن ملاحظة الانتخابات الجماعية والجهوية لسنة 2015، بحضور الأمين العام للمجلس محمد الصبار، وعدد من الملاحظين الدوليين، أن مرور الاقتراع في الظروف المشار إليها يمثل "محطة هامة" في سياق إعمال المقتضيات الدستورية المتعلقة بالجماعات الترابية واعتماد قوانين تنظيمية جديدة متعلقة بالجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، والتي تكرس المبادئ الدستورية للتدبير الحر والتعاون والتضامن ومشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم. وأضاف أن نسبة المشاركة في الاقتراع (53,67 بالمئة) تؤكد اهتماما فعليا للمواطنات والمواطنين بتدبير الشؤون العامة على المستوى الترابي، مشددا على أنه يتعين قراءة هذه النسبة باعتبار توسع الهيأة الناخبة الوطنية وطبيعة الرهانات الديمقراطية ذات الصلة بالجماعات الترابية وتسجيل تفاوتات في نسب المشاركة بين مختلف الجهات والجماعات. وعلى صعيد متصل، ثمن المجلس، يضيف اليزمي، التعديلات المدرجة بمقتضى القانون التنظيمي 34.15 المغير والمتمم للقانون التنظيمي 59.11 في ما يتعلق بتقوية آليات التمييز الإيجابي الهادفة لدعم التمثيلية النسائية بمجالس الجماعات الترابية، مبرزا أن الأثر الإيجابي الأول لهذه التدابير لوحظ على مستوى ولوج النساء إلى الترشيحات. وفي هذا السياق، دعا المجلس مجموع الأحزاب السياسية إلى تشجيع ترشيحات النساء المنتخبات لرئاسة مجالس الجماعات الترابية. وضمن نفس المنطق، اعتبر المجلس أيضا أن المقتضيات التشريعية والتنظيمية الجديدة ذات الصلة بتعليق الإعلانات الانتخابية تؤشر على الانتقال إلى نظام ليبرالي لتعليق الإعلانات الانتخابية يرتكز على حرية الإعلان وتحديد المناطق الممنوعة والخاضعة للإعلان الانتخابي المرخص. غير أن المجلس، يقول اليزمي، سجل مشكلة بنيوية متعلقة بتوقيت إنتاج النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة للانتخابات، حيث لم يتم، على سبيل المثال، نشر القانون التنظيمي 34.15 المغير والمتمم للقانون التنظيمي 59.11 بشأن انتخاب مجالس الجماعات الترابية بالجريدة الرسمية إلا 41 يوما قبل يوم الاقتراع . كما أن المرسوم الذي يحدد عدد المستشارين الواجب انتخابهم على مستوى كل جماعة خاضعة لنظام المقاطعات وكذا المرسوم المحدد للتنظيم الجديد لتعليق الإعلانات الانتخابية لم يتم نشرهما بالجريدة الرسمية إلا 37 يوما قبل يوم الاقتراع . وذكر المجلس، حسب اليزمي، بأن أحد مستلزمات استقرار القانون الانتخابي تتمثل في أن العناصر الأساسية للقانون الانتخابي وخاصة النظام الانتخابي بحد ذاته وتقطيع الدوائر "لا يجب إدخال تعديلات بشأنها سنة على الأقل قبل الاقتراع"، مشيدا بكل المجهودات المبذولة من أجل تحسين الإطار التشريعي والتنظيمي للانتخابات الجماعية والجهوية. من جهة اخرى، كشف التقرير الأولي للمجلس عن ثلاثة تحديات متعلقة بإعداد الهيأة الناخبة الوطنية، ويتعلق الأمر بداية ببرمجة العملية الاستثنائية للتسجيل في اللوائح الانتخابية والتي تزامن أجل انقضائها مع 25 غشت 2015 وهو موعد يصادف اليوم الثالث للحملة الانتخابية مما فوت الفرصة على المسجلين الجدد في اللوائح تقديم ترشيحاتهم للانتخابات الجماعية والجهوية. أما التحدي الثاني فيتعلق بضرورة الرفع من عدد النساء المسجلات باللوائح الانتخابية العامة وذلك بغية أن تعكس تركيب هذه اللوائح الواقع الديمغرافي، في حين يرتبط ثالث التحديات بمدى مقروئية ورقة التصويت وتسهيل عملية الاقتراع بشكل عام بالنظر إلى حجم الناخبين بدون مستوى تعليمي والذين تصل نسبتهم إلى حدود 45 بالمئة . من جانب أخر، رصد المجلس تفاعل مختلف السلطات المعنية بتدبير الشكايات التي توصلت بها بمناسبة الانتخابات الجماعية والجهوية، حيث مكن تحليل إحصائيات الشكايات المتوصل بها بشأن الحملة الخاصة بهذين الاستحقاقين الانتخابيين الوقوف على أن معدل المعالجة اليومية لتلك الشكاوي والبث فيها بلغت نسبة 78.73 في المائة. وفي ما يهم العناصر الوقائعية التي يعتبرها المجلس دالة بخصوص التنافس الانتخابي، فالأمر يتعلق بالأثر البيداغوجي لخطاب جلالة الملك بتاريخ 20 غشت، الذي بين على الخصوص طبيعة الانتداب الانتخابي والترابي، وأبرز مفهوم مسؤولية الناخبين والمسؤولية المواطنة للناخبات والناخبين، إلى جانب التجديد الكبير لعرض الترشيحات، حيث أن المرشحين والمرشحات الجدد مثلوا نسبة 78.8 في المئة من مجموع الترشيحات للانتخابات الجماعية و64.3 بالمئة من مجموع الترشيحات للانتخابات

الجهوية. وإلى جانب ذلك، شكلت النساء فعليا نسبة 21.94 بالمئة من مجموع الترشيحات للانتخابات الجماعية و38.64 بالمئة بالنسبة للانتخابات الجهوية. كما شهد عرض الترشيحات تشبيبا متزايدا حيث إن الشباب أقل من 35 سنة مثلوا 29.41 بالمئة من نسبة الترشيحات للانتخابات الجماعية و26.89 بالمئة بالنسبة للانتخابات الجهوية، فضلا عن مشاركة الفاعلين الشباب المنحدرين من الديناميات الاجتماعية والسياسية في مختلف الأنشطة المرتبطة بالانتخابات (ترشيح، الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، المساعدة الانتخابية...). أما في ما يتعلق بالتواصل الانتخابي، فقد لاحظ المجلس الاستعمال الواسع لتقنيات الاتصال الحديثة بما فيها شبكات التواصل الاجتماعية، حيث يشكل هذا المعطى منعطفا دالا في التواصل الانتخابي بالمغرب. ومن بين الملاحظات الأولية للمجلس، التراجع العام للعنف الجسدي، إذ تم، بالنسبة للانتخابات الجماعية، تسجيل ما مجموعه 194 حالة عنف مرصودة من قبل الملاحظين لم تشكل حالات العنف الجسدي سوى نسبة 30 بالمئة في الوقت الذي لم تبلغ فيه نسبة هذا العنف سوى 29.5 بالمئة بالنسبة للانتخابات الجهوية. وبالمقابل فإن الإحصائيات التي سلفت الإشارة إليها، يضيف التقرير، تبرز تناميا مقلقا للعنف اللفظي بكل أشكاله (السب والقذف، التمييز بسبب الجنس واللون، الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو الاعتقاد). يشار إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبهدف ملاحظة الحملة الانتخابية الخاصة بالانتخابات الجماعية والجهوية من 22 غشت إلى 3 سبتمبر 2015 ثم اقتراع 4 شتنبر، قام بتعبئة 474 ملاحظة وملاحظ على مجموع التراب الوطني. وقد عملت الفرق التي تمت تعبئتها على إعداد 7500 استمارة هي الآن قيد المعالجة في قاعدة معطيات موضوعة على الصعيد المركزي. كما عقدت لجنة الاعتماد، التي يرأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمشكلة من ممثلين عن أربعة قطاعات وزارية والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها وخمس جمعيات، ستة اجتماعات. وقامت، إضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، باعتماد 34 جمعية مغربية (3425 ملاحظ وست منظمات دولية 76 ملاحظ ودعوة 49 ملاحظا دوليا ممثلين عن الهيئات الديبلوماسية الخارجية والمنظمات البيحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ليبلغ بذلك عدد الملاحظين والملاحظات الذين تم اعتمادهم على الصعيد الوطني 4024 ملاحظا وملاحظة، مقارنة مع 735 ملاحظا خلال انتخابات 2009. وقد مكن المجهود المشترك للهيئات المعتمدة من ملاحظة أكثر من 22 الف مكتب تصويت، أي ما يناهز 56 في المئة من مجموع مكاتب التصويت، و هو ما يتجاوز بكثير العتبة التي حددتها المعايير الدولية للملاحظة الانتخابية وهي 3 بالمائة.

منظمة "جندر كنسيرنز" تعتبر الحكم على نزاهة الانتخابات سابق لأوانه

قالت منظمة "جندر كنسيرنز" " Gender Concerns International"إن الحكم او اصدار توصية بخصوص نزاهة الانتخابات ،والقول أنها مرت حرة ونزيهة سابق لأوانه ،لان الأمر يتعلق بالبث في الطعون المقدمة في اقتراع 4 شتنبر 2015 الخاصة بالانتخابات المحلية والجهوية.

وأكدت رئيسة المنظمة التي كانت مرفوقة بممثلة عن سفارة هولاندا في الندوة الصحافية التي نظمت بمقر **المجلس الوطني لحقوق الانسان** يوم الثلاثاء 8 شتنبر 2015 ،أن توصيات" جندر كنسيرنز" سيتم مناقشتها بالأمم المتحدة بنيويورك ،كما سيتم احالتها على البرلمان الأوروبي ،لأن الاتحاد الأوروبي شريك في السلم والديمقراطية .

من جانب آخر أكدت رئيسة المنظمة ان هناك خلاف مع الجزائر في ملاحظة الانتخابات ،ولم يتم الوصول الى نتائج الى حدود اليوم ،وحيث أنها لاحظت فقط انتخابات تونس وليبيا ،والمغرب وهي دول شمال افريقيا .

في سياق ذلك ،أشادت منظمة جندر كنسيرنز انترناشنل في ندوة صحافية بالمجلس الوطني لحقوق الانسان على نجاح الموعد التاريخي للمغرب بمشاركة مواطنين ومواطنات في الانتخابات الجماعية والجهوية ليوم 4 شتنبر 2015 ،وحيث أكدت على أهمية مشاركة المرأة في جميع أنحاء البلاد .

وأضافت أن ادراة الانتخابات على مستوى مكاتب التصويت سليمة ،ومرضية من حيث تسهيل عملية الاقتراع ،كما تواجدت عناصر الأمن بشكل واضح ومنظم بهدف تشجيع الناخبين على المشاركة في هذه العملية التي جمعت لأول مرة بين الانتخابات الجماعية والجهوية .

وكانت بعثة المنظمة البريطانية من النوع الاجتماعي بملاحظة مكاتب التصويت بمختلف المدن الكبرى وعدد محدود من المدن الصغيرة والمنتشرة على كافة أرجاء البلاد.

وتشتغل المنظمة أساسا على النوع الاجتماعي ،لأنها المنظمة الدولية الوحيدة المحترفة في مجال ملاحظة الانتخابات .

وشاركت في عملية ملاحظة الانتخابات سبع خبيرات دوليات وموظفين وطنيين بتعاون مع المنظمات المحلية ،وتظم تحالف الشباب من أجل الاصلاح ،وجمعية ابداعات نسائية ،ومركز حقوق الانسان ،وقامت المنظمة بصفة عامة بتوثيق جوانب النوع في ادارة العملية الانتخابية بغية تحقيق الغاية النهائية المتمثلة في دعم اصلاح النظام الانتخابي وجعله أكثر ادماجا.

http://www.htari24.com/get/article/pdf/3136

المنتدى المدني الديمقراطي المغربي يقدم تقريره الخاص بالملاحظة الانتخابية لانتخابات 4 شتنبر 2015

رشيد الفانيس

بعد أن وضعت المعارك الانتخابية أوزارها بغض النظر عن طبيعة الحملات الانتخابية التي قادتها الاحزاب السياسية سواء الصغيرة منها أو ما يصطلح عليها بالتقليدية أو العريقة والتي شابها أحيانا عنف لفظي وجسدي وتجاوزه أحاين كثيرة إلى الاعتداء بالضرب والجرح بالعصي والأسلحة البيضاء وبعد أن أظهرت صناديق الاقتراع من حظي بثقة المواطنين لست سنوات مقبلة ،بدأت تقارير الهيئات المدنية والحقوقية التي أوكلت إليها مهمة الملاحظة و الاشراف على سير العملية الانتخابية تتقاطر من خلال عقد لقاءات مع الصحافة والاعلام بعد تقديمها **إلى المجلس الوطني لحقوق الانسان** بصفته الهيئة الرسمية التي تشرف على مراقبة الانتخابات وإصدار التقارير النهائية التي ستقدمها للمنظمات الدولية التي تعنى بمراقبة نزاهة الانتخابات

وبهذه المناسبة قدم المنتدى المدني الديمقراطي المغربي بتعاون مع مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية تقريره حول الملاحظة الانتخابية للانتخابات الجماعية والجهوية ل4 شتنبر 2015 ،الذي أشرف على إعداده 360ملاحظ وملاحظة يغطون 12 جهة، جلهم من الأكاديميين والأساتذة الجامعيين والباحثين في مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية،و سبق لهم أن استفادوا من التكوينات التي يقدمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان و المنتدى المدني الديمقراطي المغربي طيلة المراحل السابقة والتي مكنتهم من مراكمة تجربة مهمة من خلال المشاركة في الملاحظة الانتخابية للانتخابات التشريعية لسنة 2007 ب60 ملاحظ ثم الانتخابات الجماعية لسنة 2009ب 120ملاحظ

وجاء تقرير المنتدى المدني محملا بالعديد من الخروقات أجملتها الأستاذة كريمة غراد نائبة رئيس المنتدى المدني الديمقراطي المغربي التي كان لنا لقاء معها على هامش تقديم المنتدى المدني الديمقراطي المغربي لتقريره الخاص بالملاحظة الانتخابية لانتخابات 4شتنبر 2015 بتعاون مع مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية ،من بين هذه الخروقات تقول الاستاذة كريمة ، تسجيل الملاحظين لمظاهر البذخ الذي واكب الحملة الانتخابية واستعمال المال لشراء الذمم ،بالإضافة إلى استغلال المساجد خلال الحملة الانتخابية وقبيل الذهاب إلى مكاتب التصويت لحث المواطنين على التصويت لفائدة حزب معين ،كما سجل الملاحظون أيضا ارتباك في عملية التصويت بالبطاقة الوطنية في غياب مكاتب وأعوان لإرشاد المواطنين وتوجيههم لمكاتب التصويت ما فتح الباب لسماسرة الانتخابات لاستغلال الفرصة للتأثير على إرادة الناخبين واستغلال أمية البعض وعجز البعض الآخر للتصويت مكانه ولو بنسخة من بطاقة التعريف الوطنية ،ما يطرح مشكل غياب الآليات الوجستيكية الضرورية لضمان سلامة العملية الانتخابية ،أما بخصوص المظاهر الايجابية تضيف الاستاذة كريمة تسجيل الملاحظين للحياد الايجابي للإدارة من خلال الإشراف التقني فقط دون التدخل المباشر في سير العملية الانتخابية التي أجمع الملاحظون على أنها مرت في ظروف عادية وتميزت بالنزاهة والشفافية

http://hadat.ma/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%8A%D9%82/

الانتخابات المغربية: منافسات حادة بين 29 حزباً و131 ألف مرشح

الانتخابات المغربية: منافسات حادة بين 29 حزباً و131 ألف مرشح

تشهد المملكة المغربية اليوم أول انتخابات بلدية ومحلية بعد اصدار دستور 2011، حيث سيختار الناخبون 31503 أعضاء من بين 130925 مرشحاً للبلديات والجماعات المحلية، ينتمون إلى 29 حزباً وتنظيماً، مع مشاركة ثلاث قوائم حزبية ائتلافية، وسط توقعات بمشاركة شعبية عالية بعد أن تم تسجيل 14 مليون ناخب من جملة 25 مليوناً عدد سكان المغرب.

وتحتدم المنافسة بين الأحزاب الكبرى، وعلى رأسها حزب الأصالة والمعاصرة (حداثي تقدمي) بزعامة مصطفى البكوري والذي تقدم بـ18227 مترشحا، يليه حزب الاستقلال (يميني محافظ) بزعامة حميد شباط بـ17218 مترشحاً. فحزب العدالة والتنمية بزعامة رئيس الحكومة الحالية عبد الإله بنكيران (اسلامي) بـ16310 مترشحين، والتجمع الوطني للأحرار (يميني ليبيرالي) بـ14617 مترشحاً، فالاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (يساري) بـ11685 مترشحاً، وحركة الوحدة الشعبية (ليبيرالي اجتماعي) بـ10727 مترشحاً.

وتقود ثلاث وزيرات المعركة الانتخابية، هن بسيمة الحقاوي عن حزب العدالة والتنمية، ومباركة بوعيدة وفاطمة مروان عن حزب التجمع الوطني للأحرار. وكان البرلمان المغربي أقرّ رفع نسبة ترشح النساء في اللوائح الانتخابية الجهوية والمحلية، من 12% إلى 27%، انطلاقاً من دستور 2011 الذي ينصّ على «الولوج المتساوي» للنساء والرجال إلى الوظائف الانتخابية على المستويين الوطني والجهوي.

ويخوض 12 من بين 37 وزيراً بالحكومة المغربية، الانتخابات البلدية والجهوية المقررة اليوم، وهم 5 وزراء من حزب «العدالة والتنمية»

الحاكم، و3 من حزب التجمع الوطني للأحرار، و3 من حزب الحركة الشعبية، وآخر من حزب التقدم والاشتراكية اضافة إلى عدد من الأمناء العامين للأحزاب.

منحت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها، الاعتماد لـ 41 هيئة وطنية ودولية، منها 34 جمعية وطنية و6 منظمات دولية بالإضافة إلى **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، ستتولى تعبئة أكثر من 4000 ملاحظ منهم 76 ملاحظاً دولياً سيقومون «على مستوى الحملة والاقتراع» بملاحظة انتخاب أعضاء مجالس الجهات والجماعات ومجالس العمالات والأقاليم ومجلس المستشارين.

http://seifnews.com/news/arabian/98385

Campagnes électorales : Un gisement d'emplois !

Le CNDH propose une forme de travail contractuel pour les «assistants électoraux»

Ils se comptent probablement par milliers ou dizaine de milliers. Ils font le plus gros du travail au cours d'une campagne électorale mais sont souvent payés à la journée. Ces journaliers sont les assistants électoraux. Leur cas intéresse aujourd'hui le CNDH (Conseil national des droits de l'Homme).

Le Conseil qui vient de livrer son rapport préliminaire sur le scrutin du 4 septembre propose une forme de travail contractuel pour ce genre de métiers électoraux. L'institution dirigée par le tandem Driss Yazami et Mohamed Sebbar préconise pour les futures échéances électorales la conclusion de CDD (contrat à durée déterminée). Les responsables du CNDH veulent ainsi «soumettre, par la loi, les assistants électoraux au régime des contrats à durée déterminée».

Plus qu'une simple recommandation isolée, le Conseil semble ériger le contrôle et la transparence des financements des campagnes électorales comme l'une des priorités dans le futur. Les responsables parlent même d'une économie en bonne et due forme durant les élections et ne comptent pas s'arrêter aux simples CDD. Le tandem Yazami- Sebbar appelle à «poursuivre le processus de régulation de l'économie électorale».

Compte bancaire

Le Conseil veut obliger par la loi le mandataire de liste, dans les communes soumises au scrutin de liste et dans les autres collectivités territoriales, à «ouvrir un compte bancaire unique pour les dépenses afférentes à la campagne électorale et de désigner un mandataire financier chargé de la gestion financière de la campagne électorale». Une mesure qui devrait faciliter par la suite le contrôle par les autorités compétentes des dépenses au cours de la campagne électorale. Il faut dire cependant que le contrôle de l'État a déjà été renforcé, notamment par le biais de la Cour des comptes. En plus des finances, le CNDH s'est également intéressé à la communication électorale. Sur ce plan, le Conseil «note le recours massif aux nouvelles technologies de l'information et de la communication, y compris les réseaux sociaux. Ce recours marque un tournant décisif dans la communication électorale au Maroc».

Si le Web et les réseaux sociaux occupent désormais une place prépondérante dans les campagnes menées par les partis politiques ainsi que leurs candidats, le Conseil veut mettre de l'ordre dans le recours à ces nouveaux canaux de communication. Les responsables estiment que «ces nouvelles formes de communication électorale méritent une réflexion éthique et juridique sur leur utilisation». Il est, par ailleurs, question de mieux protéger les données personnelles dans le cadre des opérations électorales. Le CNDH a appelé ainsi à «la mise en œuvre des orientations contenues dans la délibération N° 108-2015 du 14/07/2015 de la Commission nationale de la protection des données à caractère personnel relative au

traitement de données à caractère personnel mis en œuvre par les partis politiques, leurs unions ou leurs alliances, les organisations professionnelles et syndicales, les élus ou candidats à des fonctions électives à des fins de communication politique».

MRE, la procuration ne séduit pas

Il semble que le vote par procuration en faveur des MRE ne séduit pas. Selon le rapport préliminaire du CNDH (Conseil national des droits de l'Homme) sur l'observation des élections, le recours à cette possibilité reste encore très faible. «Les statistiques préliminaires d'utilisation de la procuration pour le vote des Marocains résidant à l'étranger confirment la tendance observée lors des dernières élections législatives. L'utilisation de ce moyen de vote n'a été constatée que 17 fois, lors de l'analyse préliminaire de 1.405 questionnaires relatifs au scrutin», affirment les responsables du CNDH. Ce dernier recommande à l'Exécutif de mettre en place des alternatives en faveur des Marocains établis à l'étranger pour profiter de leur droit au vote garanti par la Constitution du pays. Plus concrètement, le Conseil préconise de prévoir la possibilité du vote électronique ainsi que le vote par correspondance pour cette catégorie de la population marocaine.

Des mômes exploités ?

L'utilisation des enfants dans les campagnes électorales est l'un des faits marquants de ces élections, selon le CNDH. Ce dernier affirme que l'utilisation des enfants a été constatée fréquemment par les observateurs. «Il ressort également de l'analyse des réponses relatives aux modes d'utilisation de ces enfants, qu'ils occupent une place particulière dans la «division du travail» de la campagne électorale. Les enfants distribuent les tracts, aident à l'affichage, participent aux comités d'organisation et au déroulement des meetings et des défilés électoraux», explique la même source. Les observateurs ont également constaté que les enfants sont fortement impliqués dans l'arrachage des affiches alors que certains parmi eux sont impliqués dans les cas de violence verbale. «Le CNDH rappelle à cet égard ses recommandations antérieures demandant l'interdiction de toutes formes d'utilisation des enfants dans les campagnes électorales et l'institution de cet acte comme infraction autonome», conclut le Conseil.

Accessibilité

Le CNDH considère que l'accès des personnes en situation de handicap est devenu un problème structurel soulevé par les rapports d'observation successifs du CCDH et du CNDH. L'analyse préliminaire des questionnaires du scrutin a permis de constater que 53% des bureaux observés ne sont pas équipés d'une rampe d'accès pour les personnes en situation de handicap. De nombreux bureaux observés se situent au premier étage. «Tout en réitérant ses recommandations antérieures, le CNDH estime que cette problématique doit être considérée dès à présent en vue de sa solution par les pouvoirs publics en vue des

échéances électorales futures», affirment les responsables. Il est, en outre, question d'assurer par les médias audiovisuels publics la traduction de toutes les prestations audiovisuelles électorales dans le langage des signes et prévoir un dispositif de lecture des bulletins pour les personnes mal ou non voyantes.

Appropriation citoyenne

Au cours de ses opérations d'observation, le CNDH a relevé «trois types particuliers d'initiatives qui annoncent les prémices d'une appropriation citoyenne des enjeux électoraux sous l'angle de l'approche basée sur les droits de l'Homme». Il s'agit premièrement des initiatives de plusieurs associations œuvrant dans le domaine du développement démocratique en vue de promouvoir la participation citoyenne au scrutin et la contractualisation des engagements programmatiques pris par les candidats lors de la campagne électorale. Ensuite, il y a des initiatives prises par les associations œuvrant dans le domaine de la protection et de la promotion des droits des personnes en milieu carcéral, en vue d'une meilleure prise en compte des droits de ces personnes dans les programmes des candidats et dans l'agenda futur des politiques publiques territoriales. Enfin, un fort plaidoyer a été constaté de la part des associations œuvrant dans le domaine des droits des personnes en situation de handicap en vue de prendre en compte la question de l'accessibilité universelle dans l'exercice des droits électoraux des personnes en situation de handicap.

La violence verbale inquiète

Si la violence physique a nettement reculé dans les campagnes électorales, une autre forme de violence inquiète les responsables du CNDH. Il s'agit notamment de la violence verbale qui prend de l'ampleur selon le rapport préliminaire du Conseil. La situation est d'autant plus préoccupante pour les responsables que des dirigeants de partis politiques seraient également impliqués dans ce genre de situation. «Pour les élections communales, sur les 194 cas de violence rapportés par les observateurs, 30% uniquement relèvent de la violence physique. Le taux est de 29,5% pour les élections régionales», note le CNDH. «Les statistiques précitées montrent néanmoins une prévalence inquiétante de la violence verbale sous ses différentes formes (propos diffamatoires et calomnieux, propos discriminatoires en raison du sexe, de la couleur, ou en raison de l'origine sociale et régionale ou des croyances)», ajoute la même source. Le Conseil se dit inquiet de l'implication de quelques leaders de partis dans cette escalade préoccupante de violence verbale, notamment lors de meetings.

http://www.aujourdhui.ma/maroc/politique/campagnes-electorales-un-gisement-d-emplois--120547#.VfAJRxF_NHw

Quand l'art et la culture marocains se sont brillement représentés ailleurs!

La diplomatie culturelle se renforce à travers l'art et la culture. En effet de nombreux événements cinématographiques, musicaux et culturels qui se sont déroulés au-delà du territoire ont été marqués par forte participation des artistes marocains. Au Festival "Eras" d'Oslo, qui s'est déroulé la semaine dernière en Norvège, des chanteurs marocains ont des savoureuses prestations musicales au bonheur des festivaliers.

Le groupe Mazagan et le chateur populaire Rachid Kasmi ont fait vibrer le public norvégien. A la marge de cet événement musical, le Maroc qui a été l'invité d'honneur de cette édition, s'est présenté également à travers une exposition de l'artisanat, du design et de la gastronomie, des produits touristiques… En outre, le cinéma marocain était à l'honneur lors de la 31ème édition du Festival du cinéma méditerranéen d'Alexandrie. Cette manifestation cinématographique a été marquée par une importante participation marocaine dans ses différentes compétitions à savoir le concours international par le long-métrage de Mohamed Mouftakir "L'Orchestre des aveugles", la compétition consacrée aux films arabes ; "La moitié du ciel" d'Abdelkader Lagtaa et "Chaïbia, la paysanne des arts" de Youssef Britel et bien d'autres les autres compétitions. Il est à signaler que l'ouverture de cette édition a été ponctuée par un hommage qui été rendu au directeur du Centre cinématographique marocain (CCM), Mohamed Sarim Al Haq Fassi-Fihri. Par ailleurs, le public colombien aura l'occasion de découvrir le Maroc à travers le grand écran. en effet, c'est dans le cadre 3ème édition du Cinéma marocain et des droits de l'Homme que les villes de Bogota et à Medelin abriteront 1er au 29 septembre le 7 art marocain, notamment avec la projection d'une collection de films marocains en l'occurrence "Les yeux secs" de la réalisatrice Narjiss Nejjar, ", Les chevaux de Dieu" de réalisateur Nabil Ayouch, "Casanegra" du réalisateur Noureddine Lakhmari, " ; "Rock the Casbah" de la réalisatrice Leila Marrakchi, Nos lieux interdits" de la réalisatrice Leila Kilani "L'Orchestre des aveugles" du réalisateur Mohamed Mouftakir, "Leur nuit" de la réalisatrice de Narrimane Benaissa, "Nuit entr'ouverte" du réalisateur Tala Hadid. Pour cet événement, soulignent les initiateurs, est un partenariat entre les associations ARTEDEA et CAPAIUC, le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH),** le Centre cinématographique marocain (CCM), l'Université Mohammed V de Rabat, le ministère de la Culture de Colombie, la cinémathèque de Bogota, les mairies de Bogota et Medellin, et les universités de Tadeo et d'Antioquia.

Musicalement, le Maroc était également présent, ce 6 septembre, au Festival d'Ile de France. Les organisateurs cet événement ont choisi pour thème «Maroc en scène» pour la première journée de la 39e édition du Festival d'Ile de France qui se tiendra jusqu'au 11 octobre. Plusieurs lieux parisiens vibreront aux sonorités et rythmes marocains. Ils sont plus de 50 artistes ont pris part à cette manifestation. Le nord de la Grèce, au théâtre historique de la ville de Dion, les troupes populaire Abidat Rma Zyayda et "Gnaoua Band" ont brillement représentées le Maroc lors de la 44ème édition du Festival de l'Olympe. Entre le chant, verbe, folklorique, danses, le public a dégusté un plat savoureux de la musique marocaine authentique.

http://www.albayane.press.ma/index.php?option=com_content&view=article&id=26331:quand-lart-et-la-culture-marocains-se-sont-brillement-representes-ailleurs&catid=48:culture&Itemid=123

Scrutins du 4 septembre

L'UE félicite le CNDH pour l'organisation de l'observation locale et internationale de élections

La Délégation de l'Union européenne au Maroc se félicite de la tenue des élections communales et régionales le 4 septembre dernier. Ces élections constituent une étape importante dans la mise en œuvre des dispositions de la Constitution de 2011 relatives aux collectivités territoriales et à la démocratie participative. La Délégation de l'Union européenne au Maroc félicite le CNDH pour l'organisation de l'observation locale et internationale de ces élections, observation indépendante qui a connu d'importantes évolutions. La Délégation de l'Union européenne au Maroc salue les conclusions préliminaires positives de l'observation et les efforts importants déployés par l'administration publique en termes de sensibilisation des électeurs et de communication. La Délégation de l'Union européenne au Maroc est confiante dans le fait que les recommandations des observateurs, dont ceux mandatés par l'Union européenne, seront prises en compte pour encore améliorer le processus électoral, notamment à l'horizon des prochaines élections législatives de 2016. ■

L'UE se félicite du scrutin du 4 septembre, "une étape importante" dans la mise en œuvre des dispositions de la Constitution de 2011 relatives aux collectivités territoriales et à la démocratie participative

Rabat - La Délégation de l'Union européenne (UE) au Maroc s'est félicitée de la tenue des élections communales et régionales du 4 septembre dernier qui constituent "une étape importante dans la mise en œuvre des dispositions de la Constitution de 2011 relatives aux collectivités territoriales et à la démocratie participative".

Dans un communiqué parvenu mardi à la MAP, la Délégation de l'UE au Maroc félicite le **Conseil national des droits de l'homme (CNDH)** pour l'organisation de l'observation locale et internationale de ces élections, une "observation indépendante qui a connu d'importantes évolutions".

La Délégation salue également les conclusions préliminaires positives de l'observation et les efforts importants déployés par l'administration publique en termes de sensibilisation des électeurs et de communication.

La Délégation se dit "confiante" que les recommandations faites par les observateurs, dont ceux mandatés par l'UE seront prises en compte pour encore améliorer le processus électoral, notamment à l'horizon des prochaines élections législatives de 2016, conclut le communiqué.

http://www.atlasinfo.fr/Maroc-L-UE-se-felicite-du-scrutin-du-4-septembre-une-etape-importante-dans-la-mise-en-oeuvre-des-dispositions-de-la_a64870.html

http://www.mapnews.ma/fr/dossier/lue-se-felicite-du-scrutin-du-4-septembre-une-etape-importante-dans-la-mise-en-oeuvre-des-di

مشاركة النساء في الانتخابات المحلية والجهوية مؤشر على التقدم الديمقراطي بالمغرب (منظمة جندر كنسيرنز إنترناشنل)

الرباط 08 شتنبر 2015 /ومع/ أكدت منظمة "جندر كنسيرنز إنترناشنل"، وهي بعثة لملاحظة الانتخابات الدولية من حيث النوع الاجتماعي، أن مشاركة النساء في الانتخابات المحلية والجهوية، ليوم الجمعة رابع شتنبر، تعتبر مؤشرا على التقدم الديمقراطي بالمغرب.

وأبرزت المنظمة غير الحكومية في تقرير أولي، قدمته السيدة صابرا بانو رئيسة البعثة ب"جندر كنسيرنز إنترناشنل"، خلال لقاء صحفي، اليوم الثلاثاء بالرباط، أن مشاركة المرأة والرجل جنبا إلى جنب على مستوى مكاتب التصويت، يعتبر "مؤشرا على التقدم الديمقراطي بالمغرب".

وحسب السيدة صابرا، فقد لوحظ أن النساء كن يلجن لمراكز التصويت ويغادرنها بحرية، إما على انفراد أو في إطار مجموعات أو بمعية أفراد أسرهن وأطفالهن، مشيرة إلى أنه " لم تلاحظ في محيط مكاتب التصويت حالات لمحاولة الضغط على الناخبات بغية التأثير عليهن، أو أية حوادث مشابهة".

وأبرزت "جندر كنسيرنز إنترناشنل"، المنظمة الدولية التي يوجد مقرها بلاهاي (هولندا) والتي تعمل لفائدة تشجيع النساء بصفتهن فاعلات في التغيير والتطور، في هذا التقرير الأولي أن "إدارة الانتخابات على مستوى مكاتب التصويت التي جرت ملاحظتها كانت مرضية من حيث تسهيل عملية الاقتراع".

وأضافت المنظمة غير الحكومية، التي تدعم الإدماج الكامل للنساء في المسار الانتخابي، ومواقع القرار وفي مسارات أخرى حيوية لتقرير مستقبل بلادهن، أن "عناصر الأمن تواجدت بشكل واضح ومنظم بهدف تشجيع الناخبين على المشاركة في هذه الانتخابات المحلية والجهوية الأولى في إطار دستور 2011".

وأظهرت الخلاصات الأولية لهذا التقرير أن عدد النساء من بين منسقي المكاتب المركزية أو كرؤساء مكاتب التصويت كان "ضعيفا"، مسجلة أن أغلب أعضاء مكاتب التصويت كانوا من الذكور.

من جهة أخرى، أبرزت السيدة صابرا أن معظم ممثلي الأحزاب السياسية المكلفين بالمراقبة داخل مكاتب التصويت كانوا من الرجال، فيما الهيئة الناخبة المسجلة لانتخابات 4 شتنبر تضم 55 في المائة من الرجال و45 في المائة من النساء، مشيرة إلى أن القيادة النسائية على المستوى المحلي أمر لا محيد عنه للمضي قدما في سبيل إرساء ديمقراطية تشمل كافة المواطنين.

وأشارت رئيسة البعثة إلى أن هذا البيان التمهيدي يستعرض الملاحظات والخلاصات لبعثة ملاحظة الانتخابات من حيث النوع الاجتماعي (التابعة لجندر كنسيرنز إنترناشنل) التي تم استقاؤها من مكاتب التصويت، وذلك للإسهام في تحقيق المشاركة الحرة والنزيهة للمرأة في اتخاذ القرار في شأن مستقبل هياكل الحكامة والأدوار القيادية.

ولفتت إلى أن التقرير النهائي لبعثة ملاحظة الانتخابات من حيث النوع الاجتماعي سيتضمن تقييما أشمل للعمليات والسياسات الانتخابية المدمجة للنوع الاجتماعي والذي سيتم نشره عند اختتام أعمال البعثة.

وأوصت بعثة ملاحظة الانتخابات من حيث النوع الاجتماعي، في هذا التقرير الأولي، بتعيين نسبة أكبر من النساء كمنسقات للمكاتب المركزية ورئيسات وأعضاء لمكاتب التصويت، بشكل يعكس نسبة النساء من بين الناخبين على الصعيد الوطني.

كما دعت إلى الرفع من نسبة النساء الممثلات للأحزاب السياسية داخل مكاتب التصويت، وإخضاعهن للمزيد من التكوين حول القواعد القانونية للسلوك داخل مكاتب التصويت.

وأوصت بعثة ملاحظة الانتخابات من حيث النوع الاجتماعي، على الخصوص، بإحداث خلية مكلفة بجوانب النوع في الانتخابات تكون تابعة للجهاز الوطني لإدارة الانتخابات، يعهد إليها بالإشراف على إدماج المرأة في كل النواحي المتعلقة بالعمليات الانتخابية.

وأوصت أيضا بالعمل على جمع المعطيات موزعة حسب النوع في جميع مكاتب التصويت بواسطة استمارات موحدة، مع توزيع النسب حسب المناطق الجغرافية.

وشددت الوثيقة على ضرورة أن تخول المجالس الجماعية والجهوية التي سيتم انتخابها، للمرأة المغربية المكانة اللائقة بها في الحكامة وعلى مستوى الأدوار القيادية.

وقامت بعثة ملاحظة الانتخابات من حيث النوع الاجتماعي بملاحظة مكاتب التصويت بمختلف المدن الكبرى وعدد محدد من المدن الصغيرة والمنتشرة على كافة أرجاء البلاد.

وبعثة ملاحظات الانتخابات من حيث النوع الاجتماعي هي البعثة الدولية الوحيدة لملاحظة الانتخابات التي يتكون كل فريقها من ملاحظات، بغية ضمان أن تجري عملية الملاحظة فقط من منظور النوع الاجتماعي.

وبناء على دعوة من **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، نشرت منظمة "جندر كنسيرنز إنترناشنل" فريقا من سبع خبيرات دوليات وموظفين وطنيين بتعاون مع منظمات محلية. وتهدف بعثة إلى ملاحظة وتوثيق جوانب النوع في إدارة العملية الانتخابية بغية تحقيق الغاية النهائية المتمثلة في دعم إصلاح النظام الانتخابي وجعله اكثر إدماجا.

وكانت منظمة "جندر كنسيرنز إنترناشنل" أوفدت أول بعثة ملاحظة إلى المغرب في إطار الانتخابات التشريعية لسنة 2011. وترتكز بعثات ملاحظة الانتخابات لهذه المنظمة حول مقاربة النوع ، وسبق لها أن أوفدت بعثاتها أيضا إلى بلدان أخرى كتونس وباكستان وأفغانستان وليبيا.

46 PERSONNES ARRÊTÉES POUR FRAUDE ÉLECTORALE

La Commission gouvernementale de suivi des élections a annoncé ce mardi 8 septembre que 46 personnes dont des candidats aux communales et régionales du 4 septembre avaient été arrêtées la semaine dernière pour fraude électorale.

Ces personnes ont été placées en détention préventive par les parquets généraux suite à quelques 1244 plaintes déposées par des candidats concurrents, selon la Commission gouvernementale de suivi des élections.

Sur ce total de plaintes, 258 personnes ont été poursuivies dont 46 déjà écrouées. L'achat des voix, le recours aux intermédiaires et à la corruption, ainsi que la falsification de documents et les agressions (surtout verbales), ont constitué les principaux motifs de ces plaintes.

Le **Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH)** a indiqué dimanche que le recours aux enfants et les agressions verbales ont constitué de nouvelles irrégularités constatées lors de la campagne électorale.

http://www.le360.ma/fr/politique/46-personnes-arretees-pour-fraude-electorale-50499

L'UNION EUROPÉENNE AU MAROC SALUE LE BON DÉROULEMENT DES ÉLECTIONS

La Délégation de l'Union européenne (UE) au Maroc félicite le **Conseil national des droits de l'homme** pour la bonne tenue des élections cummunales et régionales qui se sont déroulées le 4 septembre.

La Délégation de l'UE au Maroc félicite le Conseil national des droits de l'homme pour la bonne tenue des élections communales et régionales le 4 septembre dernier. Des élections qui "constituent une étape importante dans la mise en œuvre des dispositions de la Constitution de 2011 relatives aux collectivités territoriales et à la démocratie participative", indique la Délégation dans un communiqué.

Par ailleurs, la Délégation de l'UE au Maroc salue "les conclusions préliminaires positives de l'observation et les efforts importants déployés par l'administration publique en termes de sensibilisation des électeurs et de communication" et est "confiante que les recommandations faites par les observateurs dont ceux mandatés par l'Union européenne seront prises en compte pour encore améliorer le processus électoral, notamment à l'horizon des prochaines élections législatives de 2016."

http://www.yanass.org/lunion-europeenne-au-maroc-salue-le-bon-deroulement-des-elections/

http://www.le360.ma/fr/politique/lunion-europeenne-au-maroc-salue-le-bon-deroulement-des-elections-50541

الاتحاد الأوروبي يشيد بالانتخابات الجماعية

هنأت لجنة الاتحاد الأوروبي بالمغرب، بالجو الذي مرت الانتخابات الجماعية والجهوية، والتي اعتبرتها اللجنة محطة "مهمة" في انزال مقتضيات دستور 2011 المتعلقة الجماعات المحلية والديمقراطية التشاركية.

وهنأ بلاغ للجنة يتوفر Le360 على نسخة منه، **المجلس الوطني لحقوق الانسان**، على متابعته وتسهيله للمنظمات الدولية عملها في مراقبة الانتخابات، مؤكدا أن المجلس "مارس مهامه في المراقبة بطريقة مستقلة عرفت تطورا مهما".

واعتبر المصدر ذاته أنه متأكد من أن التوصيات، التي تقدم بها المراقبون التابعون للإتحاد الأوروبي، سيتم الأخذ بها لتطوير مسلسل الانتخابات، خصوصا مع اقتراب الاستحقاقات التشريعية.

http://sawtokom.com/news10304.html

http://www.le360.ma/ar/politique/61545

Elections: les failles du scrutin du 4 septembre décryptées par le CNDH

Commentaires fermés sur Elections: les failles du scrutin du 4 septembre décryptées par le CNDH

Le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), a pointé du doigt plusieurs failles relatives aux dernières élections et a proposé trois défis** à relever.

« Le taux de participation au suffrage du 4 septembre (53,67%) marque un intérêt réel porté par les citoyennes et les citoyens pour la gestion des affaires publiques au niveau territorial », a jugé Driss El Yazami, président du CNDH, lors d'un point de presse consacré à la présentation du rapport préliminaire sur l'observation des échéances électorales de 2015. Le déroulé des élections est jugé globalement positif. Le constat établi par le CNDH confirme une régression globale de la violence physique. Concernant les élections communales, sur les 194 cas de violence rapportés par les observateurs, 30% uniquement relèvent de la violence physique. Le taux est de 29,5% pour les élections régionales. Mais le processus électoral a souffert nombre de dysfonctionnements.Violence verbale »Les statistiques précitées montrent néanmoins une prévalence inquiétante de la violence verbale sous ses différentes formes (propos diffamatoires et calomnieux, propos discriminatoires en raison du sexe, de la couleur, ou en raison de l'origine sociale et régionale ou des croyances) », note le CNDH. Le Conseil soulève également un problème structurel relatif à la temporalité de production des textes législatifs et réglementaires régissant les élections, relevant à titre d'exemple que la loi organique 34.15 modifiant et complétant la loi organique 59.11 relative à l'él

975

ection des conseils des collectivités territoriales a été publiée au Bulletin officiel 41 jours avant la date du scrutin.Le décret fixant le nombre de conseillers à élire au niveau de chaque ville soumise au régime des arrondissements et le décret fixant la nouvelle réglementation en matière d'affichage ont été publiés au Bulletin officiel 37 jours avant la date du scrutin, déplore le CNDH. El Yazami rappelle que le système électoral proprement dit et le découpage des circonscriptions, « ne devraient pas pouvoir être modifiés moins d'un an avant une élection ».Trois défis à releverLe rapport préliminaire du Conseil met en exergue 3 défis concernant la préparation du corps électoral national. Le premier est relatif à la programmation de l'opération exceptionnelle de l'inscription sur les listes électorales (dont la fin a coïncidé avec le 25 août 2015, à savoir le troisième jour de la campagne électorale), ce qui a privé les nouveaux inscrits de l'éventualité de se porter candidats aux élections communales et régionales.Le deuxième défi est celui de l'amélioration nécessaire du taux des femmes inscrites sur les listes électorales générales, afin que la composition de ces listes reflète la réalité démographique du pays. Le troisième défi concerne la lisibilité des bulletins de vote et la facilitation de l'opération de vote en général, vu le taux des électeurs dans niveau d'instruction qui atteint 45%.Notons enfin que le CNDH a déployé 474 observateurs sur la totalité du territoire national pour les élections. Les équipes mobilisées ont ainsi renseigné plus de 7.500 questionnaires en cours de traitement par la base de données installée au niveau central.

Au total, avec toutes les institutions et associations, 4.024 observateurs ont été mobilisés.

http://www.1001infos.net/maroc/elections-les-failles-du-scrutin-du-4-septembre-decryptees-par-le-cndh.html

منظمة دولية تشيد بحضور المرأة في العملية الانتخابية

أشاد تقرير منظمة دولية خاصة بملاحظة الانتخابات بأجواء اقتراع الرابع من شتنبر، حيث أكدت أن إدارة الانتخابات كانت سليمة ومرضية، وذلك بعد صدور تقارير بعد إعلان نتائج الانتخابات، منها تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان والنسيج الجمعوي لملاحظة الانتخابات.

قالت صابرا بانو، رئيسة بعثة "جندر كنسيرنز أنترناشنل" لملاحظة الانتخابات في المغرب على مستوى النوع الاجتماعي، إن النساء كن يلجن مكاتب التصويت ويغادرنها بحرية، ولم تلاحظ أية حالات لمحاولة الضغط على الناخبات بغية التأثير عليهن، مشيدة في الوقت نفسه بتواجد الإناث ضمن عناصر الأمن في محيط مكاتب التصويت، لكن قالت إن عددهن غير كافي مقارنة بعدد من النساء الناخبات.

ووصفت بانو انتخابات الرابع من شتنبر بـ"الموعد التاريخي" الذي شهد مشاركة المرأة والرجل جنباً إلى جنب، وهو ما اعتبره مؤشراً مليئاً بالدلالات، ومعبراً عن مدى التقدم الذي أحرزه المغرب في المسار الديمقراطي، وقالت إن العملية الانتخابية على مستوى مكاتب التصويت كانت "سليمة ومرضية من حيث تسهيل عملية الاقتراع".

كما وقفت المنظمة خلال ملاحظتها للانتخابات المحلية والجهوية لشتنبر 2015 على أن عدد النساء من بين منسقي ورؤساء المكاتب المركزية للتصويت كان ضعيفاً، حيث كان أغلب أعضاء المكاتب من الذكور، وأشارت إلى أنها لم تلاحظ أية صفوف انتظار على أبواب مكاتب التصويت.

لكن بانو قالت، في ندوة صحافية صباح اليوم الثلاثاء بمقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط، إن المنظمة لاحظت بعض حالات الارتباك المرتفعة نسبياً فيما يتعلق بوجود أسماء بعض النساء في اللوائح الانتخابية، وهو ما تسبب في نوع من الخلل في مسطرة الاقتراع، ما أدى بعدد من النساء إلى مغادرة مكاتب التصويت.

وأضافت بانو أن عدداً من مكاتب التصويت لم تقم بتسجيل المعطيات موزعة على أساس النوع، وهو الأمر الذي كان سيعطي نظرة مفصلة بخصوص النوع الاجتماعي ضمن الكتلة الناخبة المصوتة.

بانو وفي ردها على أسئلة الصحافيين بخصوص الانتخابات، قالت إنها لاحظت تقدماً كبيراً في تنظيم الانتخابات في المغرب، ومضت قائلاً "بخصوص نزاهة الانتخابات فهذا السؤال ستتم الإجابة عنه حسب الطعون المقدمة من طرف المرشحين".

ملاحظة تهم الأحزاب السياسية وقفت عليها المنظمة، وهي كون معظم ممثلي الأحزاب السياسية المكلفين بالمراقبة داخل مكاتب التصويت كانوا من الرجال، كما أن الرجال داخل مكاتب التصويت كانوا يعطون في بعض الحالات توجيهات للناخبات اللائي كن يتدخلن في عملية التصويت.

وأوصت منظمة "جندر كنسيرنز أنترناشنل" المغرب بخصوص النوع الاجتماعي بتعيين نسبة أكبر من النساء كمنسقات للمكاتب المركزية ورئيسات أعضاء لمكاتب التصويت، بشكل يعكس نسبة النساء من بين الناخبين على الصعيد الوطني.

كما أهابت المنظمة بالرفع من نسبة النساء في صفوف عناصر الأمن المنتشرة في مكاتب التصويت، خاصة في العالم القروي، بغية تعزيز الثقة لدى الناخبين ونسبة مشاركتهن، ودعت في هذا الصدد إلى إحداث خلية مكلفة بجوانب النوع الاجتماعي تكون تابعة للجهاز الوطني المكلف بإدارة الانتخابات، يعهد إليها بالإشراف على إدماج المرأة في كل النواحي المتعلقة بالعمليات الانتخابية.

ودعت المنظمة، التي يوجد مقرها في لاهاي، إلى الرفع من حملات التوعية لفائدة سكان البوادي والفئات غير المتعلمة لتحسيسها بأهمية البطاقة الوطنية للتعريف في عملية التصويت، وأكدت أن المجالس الجماعية والجهوية المنتخبة ينبغي لها أن تخول المرأة المغربية المكانة اللائقة بها.

ومن المنتظر أن تعقد المنظمة الدولية ندوة إقليمية في تونس الشهر المقبل حول موضوع "الإصلاح الانتخابي ومقاربة النوع"، حيث سيكون تقرير الانتخابات المحلية والجهوية التي أجريت في المغرب جزءاً من التجربة التي ستدرس ضمن الندوة، كما سيقدم نفس التقرير في نيويورك قريباً.

وتقوم منظمة "جندر كنسيرنز إنترنشنال" على الصعيد العالمي بتقديم الدعم للنساء في سعيهن للتأكيد على دورهن بصفتهن فاعلات في التغيير، ويشمل نطاق عمل المنظمة كلا من أفغانستان وباكستان ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي المنظمة الدولية الوحيدة التي يتكون كل فريقها من ملاحظات.

http://www.medias24.com/ar/Quoi-de-neuf/3985.html

46 pour fraudeurs des électorales arrêtées

La Commission gouvernementale de suivi des élections a annoncé ce mardi 8 septembre que 46 personnes dont des candidats aux communales et régionales du 4 septembre avaient été arrêtées la semaine dernière pour fraude électorale.

Ces personnes ont été placées en détention préventive par les parquets généraux suite à quelques 1244 plaintes déposées par des candidats concurrents, selon la Commission gouvernementale de suivi des élections.

Sur ce total de plaintes, 258 personnes ont été poursuivies dont 46 déjà écrouées. L'achat des voix, le recours aux intermédiaires et à la corruption, ainsi que la falsification de documents et les agressions (surtout verbales), ont constitué les principaux motifs de ces plaintes.

Le **Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH)** a indiqué dimanche que le recours aux enfants et les agressions verbales ont constitué de nouvelles irrégularités constatées lors de la campagne électorale.

http://www.bouyafar.com/actualite/46-pour-fraudeurs-des-electorales-arretees/

Maroc : Plus d'un millier de plaintes et 46 arrestations dans le cadre des élections

Plus d'un millier de plaintes ont été déposées et 46 personnes arrêtées au Maroc dans le cadre des élections locales et régionales qui se sont déroulées, vendredi 04 septembre, a indiqué ce mardi le ministère de l'Intérieur.

Business Info

Les élections communales et régionales ont donné lieu au dépôt de 1.244 plaintes devant la justice. Si la nature des incidents à l'origine de ces plaintes n'est pas précisée, le ministère de l'Intérieur, Mohamed Hassad, relève que « 124 ont donné lieu à des poursuites ». Sur les 258 personnes visées, 46 sont en état d'arrestation et 25 plaintes sont toujours en cours d'instruction.

Selon le Collectif associatif pour l'observation des élections (CAOE), qui a déployé près de 3.000 observateurs (sur un total de quelque 4.000), « l'organisation matérielle du scrutin a été globalement transparente et régulière » malgré quelques « irrégularités ». Dans son rapport préliminaire, le CAOE, qui ne fournit pas de chiffres, indique également avoir observé des pratiques critiquables comme « l'usage d'argent pour l'achat des voix des électeurs », « l'exploitation des enfants dans la campagne électorale » ou « l'arrestation de quelques militants (ensuite relâchés) de « Voie démocratique »(extrême-gauche) appelant au boycott des élections ainsi que la saisie de leurs prospectus ». Pour le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH),** qui avait déployé près de 500 observateurs, les élections se sont déroulées dans « un climat offrant les garanties essentielles de sincérité et de transparence », les irrégularités observées étant « statistiquement peu fréquentes » et « n'entachant pas substantiellement leur crédibilité ». Selon le CNDH, environ 22.000 bureaux de vote sur 39.320 ont été observés, « ce qui dépasse largement le seuil fixé par les standards internationaux de observation ».

https://businessinfo.ma/maroc-plus-dun-millier-de-plaintes-et-46-arrestations-dans-le-cadre-des-elections-4748